جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

النظام القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر
- دراسة حالة الحاضنات الجامعية -

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص: قانون أعمال.

إعداد الطلبة:
- بوعافية حكيم
- صالحي عبد الرقيب
- لحيو عبد الكريم

إشـراف:
د/ عبد الحميد فرج

- لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
الدكتور: عادل عميرات	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي	رئيسا
الدكتور: عبد الحميد فرج	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
الدكتور:محمد العروسي منصوري	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

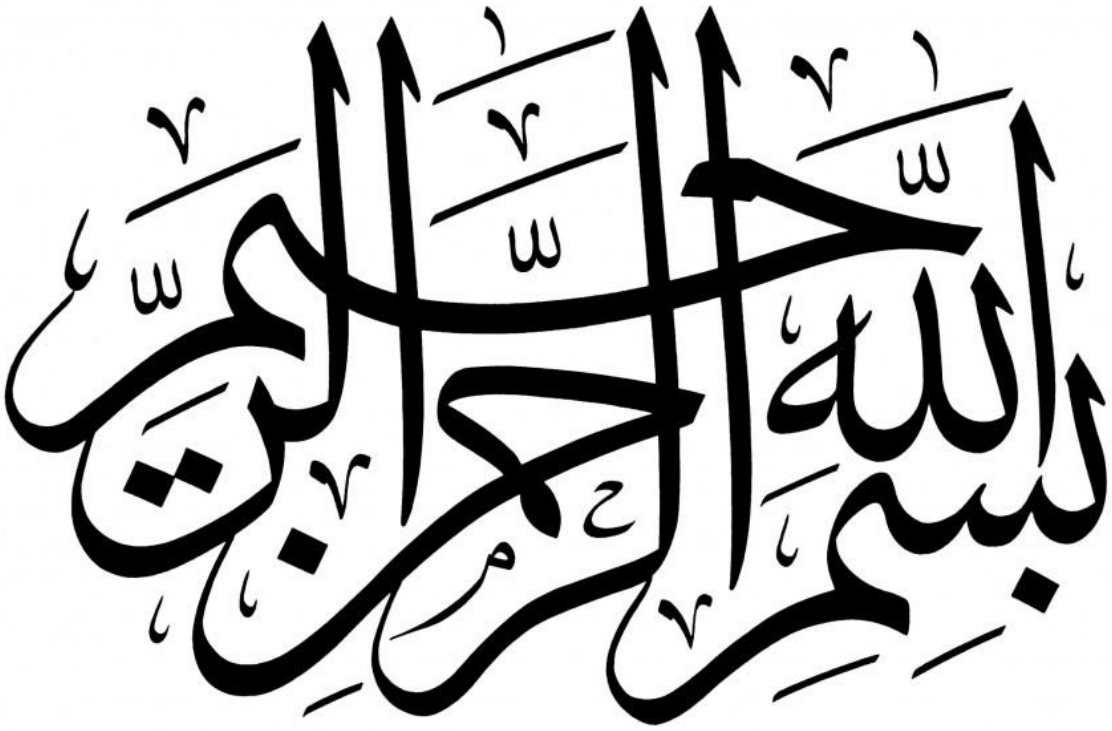
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم

وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ

يوسف / الآية 76

إهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله رب العالمين وألف صلاة وسلام على رسوله الكريم قال تعالى في كتابه الجليل:

" وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

إلى رمز المحبة والحنان إلى من سهرت على تربيتي إلى من منحتني القوة والحياة إليك أمي العزيزة حفظك الله وأطال عمرك

إلى الذي رسم لي طريق العلم بحبه وعلمني معنى الحياة بكده وجهده إلى أبي الغالي

إلى من تربيت وترعرعت بينهم إخوتي وأخواتي كل واحد باسمه

إلى كل الأصدقاء والى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد

بوعافية حكيم

إهـــداء

بسم خالق الكون أبدأ شكري إلى رافع السماوات

وباسط الأرض وباعث الروح

أحمد الله رب العالمين الذي علم بالقلم وشرح الصدر

وهدى القلب وبنعمته أكملت هذا العمل المتواضع

إلى منارة حياتي وسند ظهري إلى الذي رسم معالم دربي عبر الطرقات

أمامي فسرت بخطى ثابتة مرفوعة الرأس

إلى "**أبي العزيز**"

إلى مرسى الأمان إلى منبع الدفء والحنان إلى ماسحة الدمع والأحزان

إلى التي وضع الخالق الجنة تحت أقدامها إلى الصدر الحنون

"**أمي الغالية**"

إلى من بهم أفتخر وعليهم أعتمد إلى سند ظهري في الحياة

إخوتي وأخواتي

إلى من شاركني في هذا العمل "كل واحد باسمه"

إلى كافة الأصدقاء والصديقات في الدراسة

صالحي عبد الرقيب

إهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله رب العالمين وألف صلاة وسلام على رسوله الكريم

قال تعالى في كتابه الجليل:

" وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

إلى رمز المحبة والحنان إلى من سهرت على تربيتي إلى من منحتني القوة والحياة إليك

أمي العزيزة حفظك الله وأطال عمرك

إلى الذي رسم لي طريق العلم بحبه وعلمني معنى الحياة بكده وجهده إلى

أبي الغالي

إلى من تربيت وترعرعت بينهم إخوتي وأخواتي كل واحد باسمه

إلى كل الأصدقاء والى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد

لحيو عبد الكريم

شكر وتقديـــر

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نسجد لله عز وجل، شاكرين أن وهبنا القوة والمقدرة والبحث

ويسر لنا طريق النجاح

نتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان والامتنان

إلى المشرف الأستاذ **الدكتور "عبد الحميد فرج"**

الذي تابع عملنا هذا ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة

الملخص :

تسعى الجزائر إلى تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، لا سيما في ظل التحديات الاقتصادية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط. في هذا السياق، تم تبني حاضنات الأعمال كأداة استراتيجية لدعم المشاريع الناشئة، ولا سيما من خلال الحاضنات الجامعية التي تجمع بين البحث العلمي والابتكار.

رغم الجهود المبذولة، تشير الدراسة إلى أن فعالية حاضنات الأعمال في الجزائر ما زالت محدودة، ويرجع ذلك إلى نقص التشريعات المنظمة لهذا القطاع، وتخلف التنسيق بين الهيئات الحكومية. كما أن النماذج الدولية التي تم استنساخها لم تتم تكييفها بشكل مناسب مع خصوصيات الاقتصاد الوطني .رغم وجود قوانين لدعم الحاضنات منذ عام 2003، إلا أن انطلاق عملها الفعلي تأخر إلى فترة ما بين 2009 و2013.

تركز الدراسة على تحليل النظام القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر، وتسلط الضوء على التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجهها. كما تقدم توصيات لتحسين التشريعات، وتعزيز التنسيق بين القطاعين العام والخاص، مما يساهم في تعزيز بيئة ريادة الأعمال في البلاد.

الكلمات المفتاحية :حاضنات الأعمال، النظام القانوني، ريادة الأعمال، التشريعات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Summary :

Algeria seeks to enhance the role of small and medium-sized enterprises (SMEs) in its national economy, especially in light of economic challenges caused by fluctuating oil prices. In this context, business incubators have been adopted as a strategic tool to support emerging businesses, particularly through university incubators that combine scientific research and innovation.

However, the study indicates that the effectiveness of business incubators in Algeria remains limited, primarily due to a lack of comprehensive legislation and poor coordination among governmental bodies. Additionally, international models have been implemented without proper adaptation to the national economic context. Despite the establishment of laws supporting incubators since 2003, their actual implementation was delayed until between 2009 and 2013.

The study focuses on analyzing the legal framework governing business incubators in Algeria, highlighting the legal and regulatory challenges they face. It also provides recommendations to improve legislation and enhance coordination between the public and private sectors, which would help foster a more supportive entrepreneurial environment in the country.

Keywords: Business Incubators, Legal Framework, Entrepreneurship, Legislation, Small and Medium Enterprises.

مقدمـــــة

أدى التقدم العلمي في المجال التكنولوجي إلى إحداث ثورة في مختلف المجالات وعلى أوسع نطاق، ويعتبر المجال الاقتصادي أحد أبرز المجالات التي ألقت التكنولوجيا الحديثة، بظلالها عليه في مختلف دول العالم ومن هنا بدأت رحلة البحث عن أفكار لخلق اقتصاد بديل في عصر العولمة وذلك للدفع بعجلة التنمية نحو الأمام وعدم الإعتماد الكلي على قطاع المحروقات والموارد الطاقوية غير المتجددة كمحرك أساسي للاقتصاد، وبناء على هذا اتجه رواد الأعمال في هذا العصر إلى الاستثمار في الأفكار والمشاريع المبتكرة وذلك بالاعتماد على الفكر المقاولاتي باعتباره النواة الأساسية حيث يتم تجسيد هذه المشاريع في شكل مؤسسات ناشئة لغايات متنوعة ومتعددة منها دعم روح المبادرة والأعمال الحرة.

أثبتت التجارب في العديد من الاقتصاديات العالمية أن نظام المؤسسات الكبيرة الحجم ذات رأس المال الكبير، لا يؤدي بالضرورة إلى تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما لا يمثل هذا النظام الحل الأمثل للآثار السلبية التي تتركها عملية التحول الاقتصادي، كون آثاره لا تنعكس إلا على فئة قليلة من شرائح المجتمع بسبب محدودية المشروعات في قدرتها الاستيعابية للأيادي العاملة، وتواضع دورها في تخفيف الفقر، وفي ظل التغيرات الاقتصادية والاتجاه المتزايد نحو الاندماج في اقتصاد عالمي أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل خيارا استراتيجيا هاما في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، حيث تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في اقتصاديات دول العالم المختلفة باعتبارها قاطرة التنمية وذلك لما تتمتع به من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية والقدرة على الابتكار والتعرف على أحوال السوق وقربها من المتعاملين معها، وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات تعتبر بمثابة مدخلات لإنتاج سلع وخدمات أخرى وغير ذلك من مزايا.

وهذا ما دفع بمتخذي القرارات إلى إعادة النظر في هيكلة القطاع المؤسساتي الذي كان يعتمد بدرجة كبيرة على المؤسسات الكبيرة الحجم وفتح المجال أمام مبادرة القطاع الخاص

الذي يعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممثل الرئيسي لها لأنها لها القدرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي باعتبارها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في معظم الدول وبالذات الدول النامية، فلها مردود إيجابي على بنية ونمو الاقتصاد الوطني حيث تتمتع هذه المؤسسات بسمات وخصوصيات مميزة اقتصاديا واجتماعيا تمكنها من المساهمة الكبيرة في التقليل من البطالة وخلق الثروة وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد شريطة توفير المناخ الملائم للنمو في ظل التوجهات الدولية ونتيجة لتحرير الأسواق بفعل العولمة تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من التحديات والمشاكل، فهذه الصعوبات التي تعيق عملها وتحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وبسبب هشاشة هذه المؤسسات أمام مواجهة المنافسة الشرسة مع المؤسسات الكبيرة وجب الاهتمام بتنمية الخدمات التي تدعم نشاط هذه المؤسسات وعليه فكانت الحاجة لخلق أليات جديدة تقوم بتطوير وتحديث مفهوم دعم ورعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تعتبر ألية حاضنات الأعمال من أكثر المنظومات المستحدثة في هذا المجال التي تم ابتكارها خلال العقدين الماضيين وأثبتت فاعليتها في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ونجحت في توفير الدعم والرعاية لهذا النوع من المؤسسات وضمان استمرارها والتي تمت الاستعانة بها في الكثير من دول العالم لاعتبارها من المؤسسات التي لها كيانا مستقلا تقدم حزمة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والمرحلة محددة من الزمن للرياديين الذين يرغبون في إقامة مؤسساتهم الصغيرة.

ويواجه قطاع المؤسسات الناشئة العديد من الصعوبات نتيجة لتبنيها أفكار جديدة ومبتكرة، والتي عادة ما تكون عالية المخاطرة وهذا ما يستوجب حاجتها للرعاية والمساندة خاصة في مرحلة بداية المشروع، وعلى ذلك برزت مؤسسات وجهات مختصة لدعمها تمثلت

في حاضنات الأعمال، صممت هذه الأخيرة خصيصا لتطوير وتوفير المتطلبات الضرورية لتنمية ودعم المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة من خلال رعايتها وتوفير الحماية لها.

ولقد توجهت الجزائر مؤخرا إلى الاهتمام بموضوع المؤسسات الناشئة سواء من قبل السلطات الرسمية أو الهيئات الأكاديمية حيث تم استحداث وزارة للمؤسسات الناشئة ووزارة منتدبة للحاضنات، وذلك ما يعبر إدراك أهمية المؤسسات الناشئة في خلق قيمة مضافة وتحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة، وذلك في سياق تنويع الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بصورة مستقلة عن تقلبات أسعار النفط. نحو مفاهيم جديدة ومتميزة تتيح لمؤسساتنا فرص النمو والرقي وقد أخذ الإهتمام بالمشاريع الصغيرة يتزايد يوما بعد يوم إدراكًا لأهمية دورها في الإقتصاد الوطني، ويأتي هذا الإهتمام بهذا القطاع بالنظر إلى إنتشارها في مختلف المدن والقرى وتنوع نشاطها بحيث أصبح يشمل مختلف القطاعات، بحيث عملت الجزائر على غرار العديد من الدول على توفير الإطار القانوني والمؤسساتي المناسب لتنمية هذا النوع من المؤسسات بحيث أقر المشرع الجزائري بعض المراسيم منها المرسوم التنفيذي رقم 78/03[1] والمرسوم 79/03[2] بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 254/20[3].

وتعد في الوقت الحالي حاضنات الأعمال آلية دعم تستهدف حضن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تصبح لها القدرة على التماشي مع بيئتها الخارجية وإمتلاكها المرونة الكافية للتأقلم مع بيئة الأعمال ومستجداتها وإستغلالها للفرص السوقية، من خلال التقديم الجيد لطرق عملها وجودة منتجاتها إلى أن تصبح قادرة على دخول عالم المنافسة، وتعتبر آلية حاضنات الأعمال من أكثر المنظومات فاعلية والتي تم إبتكارها في السنوات

[1] المرسوم التنفيذي رقم 03-78 مؤرخ في 25 فيفري 2003، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، ج. ر.ج.ج عدد 13 صادر بتاريخ 26 فيفري 2003.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 03-79 مؤرخ في 25 فيفري 2003، يتعلق بتحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات ص وم، ج ر، العدد 13، الصادرة في 25 ذو الحجة 1423هـ الموافق لـ 26 فبراير 2003.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"، "مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، ج ر، عدد 55 ، مؤرخة في 21 سبتمبر 2020.

الأخيرة والأكثر نجاحًا في الإسراع في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وخلق فرص عمل جديدة وقد أقيمت حاضنات الأعمال في الأساس لمواجهة الإرتفاع الكبير في معدلات فشل المؤسسات الصغيرة الجديدة في أعوامها الأولى لنشأتها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة حاضنات الأعمال في تقديم الدعم والخدمات التي تساعد على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى بذل جهد لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير حاضنات الأعمال فإنها تبرز من خلال وجود منظمات حديثة تعمل على تطوير وتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أسباب الموضوع:

من أسباب اختيار الموضوع هناك:

1/ أسباب ذاتية: وهي رغبتنا في دراسة حاضنات الأعمال وربطها بحديث الساعة (التنمية المستدامة)، إهتمامنا بموضوع حاضنات الأعمال لما له من أهمية كبيرة في الجانب الإقتصادي والإجتماعي

2/ أسباب موضوعية: التعرف على الأهمية المتزايدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال وكذلك محاولة التقريب بين الجانب النظري لموضوع حاضنات الأعمال وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أهداف الموضوع:

يهدف هذا الموضوع إلى:

- تحديد طبيعة حاضنات الأعمال كآلية جديدة لتنمية وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال وأهميتها والتجارب العالمية في هذا المجال.
- التعرف على الإطار القانوني لحاضنات الأعمال.

إشكالية الموضوع:

في ضوء ذلك ونظرا لأهمية موضوع النظام القانوني لحاضنات الأعمال فإن هذه الدراسة تتمحور حول التساؤل التالي: **-كيف نظم المشرع الجزائري حاضنات الأعمال كآلية لتعزيز المؤسسات الناشئة؟**

المنهج المتبع:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأنه ملائم لتقرير الحقائق وإبراز المفاهيم المرتبطة بالبحث، وفهم مكونات الموضوع وإخضاعه للدراسة الدقيقة وتحليل أبعاده وروابطه المختلفة.

خطة الموضوع:

إرتأينا إلى تقسيم موضوع خطة بحثنا إلى فصلين تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال حيث قسمناه إلى مبحثين المبحث الأول تطرقنا إلى ماهية حاضنات الأعمال وفي المبحث الثاني تناولنا الجانب القانوني لتأسيس حاضنات الأعمال أما بالنسبة للفصل الثاني فقد تناولنا دور حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قسمناه إلى مبحثين المبحث الأول حاضنات الأعمال ودورها في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفي المبحث الثاني تجارب ناجحة في مجال حاضنات الأعمال.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال

تمهيد:

تعد في الوقت الحالي حاضنات الأعمال آلية دعم تستهدف حضن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تصبح لها القدرة على التماشي مع بيئتها الخارجية وإمتلاكها المرونة الكافية للتأقلم مع بيئة الأعمال ومستجداتها وإستغلالها للفرص السوقية، من خلال التقديم الجيد لطرق عملها وجودة منتجاتها إلى أن تصبح قادرة على دخول عالم المنافسة، وتعتبر آلية حاضنات الأعمال من أكثر المنظومات فاعلية والتي تم إبتكارها في السنوات الأخيرة والأكثر نجاحًا في الإسراع في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وخلق فرص عمل جديدة، وقد أقيمت حاضنات الأعمال في الأساس لمواجهة الإرتفاع الكبير في معدلات فشل المؤسسات الصغيرة الجديدة في أعوامها الأولى لنشأتها.

إذ تعتبر الجزائر من الدول النامية التي أصبح لزاما عليها تكثيف نسيجها الإنتاجي ومنظومتها الصناعية من أجل إنعاش الإقتصاد الوطني وتطوير وتنويع القدرة الإنتاجية والعمل على تغطية العجز في الموازنة العامة الناتج عن تراجع أسعار المحروقات ورغم الجهود المبذولة على كافة المستويات للإرتقاء بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى أن هناك العديد من الصعوبات والمعوقات التي تعترض مؤسسات هذا القطاع، وتشكل حاجزًا أمام نموها وتطورها واستقرارها الأمر الذي دعا الكثير من الدول إلى إستحداث نظم حماية خاصة بها لدعم وحماية ورعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتقليص من حالات فشلها وإنهيارها ولضمان بقائها وإستمرارها.

وستناول في فصلنا هذا إلى:

- **المبحث الأول: ماهية حاضنات الأعمال.**
- **المبحث الثاني: دور حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

المبحث الأول

ماهية حاضنات الأعمال

مع ظهور الحاجة إلى خلق آليات مختلفة من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير وسائل الرعاية لها من أجل رفع فرص نجاحها، نشأت فكرة حاضنات الأعمال، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى:

المطلب الأول

مفهوم وتصنيفات حاضنة الأعمال

إن نمو المؤسسات خاصة في المراحل الأولى من دورة حياتها تحتاج إلى رعاية كالإنسان في مرحلة طفولته، ذلك لأنها تفتقر إلى عدة مقومات والتي تسمح لها بالنمو بصورة طبيعية، ذلك لأن العديد من المؤسسات يصيبها الفشل مبكرا، ويرجع هذا لانعدام المقومات الأساسية التي تساعدها على الاستمرار ومن هنا جاءت فكرة حاضنات الأعمال لتقوم بالاهتمام وبتزويد المؤسسات الناشئة بكل ما تحتاجه من مقومات النجاح والاستمرار وتجسيد الأفكار على أرض الواقع وتحويلها إلى منتجات قابلة للتسويق، وسنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف حاضنة الأعمال في الفرع الأول ثم إلى تصنيفات حاضنة الأعمال في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف حاضنة الأعمال

هي منظمة توفر مساحة عمل وموارد ودعم للمؤسسات الناشئة في مراحلها المبكرة، وتهدف حاضنات الأعمال إلى مساعدة هذه المؤسسات على النمو والازدهار من خلال تقديم مجموعة من الخدمات، وسنتطرق إلى التعاريف المختلفة لحاضنة الأعمال.

أولاً: التعريف اللغوي لحاضنات الأعمال

ورد في كتاب القاموس المحيط للفيروزابادي معنى الحضانة انه مأخوذ من جذر الفعل حَضَن، مثل يحضن الطير البيضة والأم أطفالها واحتضنه أي ضمه وجعله في حضنه، واحتضنه تعهد برعايته والحضانة مكان الرعاية.[1]

إن فكرة الحاضنات مستوحاة من تلك الحاضنة التي يوضع فيها الأطفال مباشرة عند ولادتهم بهدف تجاوز صعوبات الظروف الخاصة المحيطة بهم، من خلال توفير وتهيئة كل السبل من أجل رعايتهم، بعد ذلك يفارق الطفل الحاضنة نهائيا، وذلك بعد تأكد أخصائي الرعاية من صلابته ونضجه وقدرته على النمو بشكل طبيعي وعادي والعيش حياة طبيعية.[2]

يحمل مصطلح الحاضنة العديد من المعاني وما نقصده هنا باحتضان المؤسسات الناشئة ومختلف المشاريع الصغيرة هو توفير الرعاية والدعم، وهذا ما يتطابق بشكل كبير مع ذلك الدعم الذي توفره الأم لصغيرها، من حنان ورعاية وتوفير للحاجيات المتنوعة وهنا فقط هناك اختلاف في الحاجيات والمستلزمات التي تحتاجها المؤسسة الناشئة وغيرها من المشاريع الصغيرة، حيث أن الحاجيات التي تلبيها الحاضنة للمشاريع المحضونة تأخذ شكل دعم مادي ومالي ونقني وقانوني وتوفير مصادر التمويل والخدمات الاستشارية وغيرها.[3]

---

[1] أحمد بن عبد الرحمان الشميمري، سرور علي إبراهيم سرور، حاضنات الأعمال واللوحات العلمية، الطبعة الأولى، العكيبان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية 2020، ص 29.

[2] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، دار إحياء التراث العربي ط 02، بيروت، 2003، ص197.

[3] بركة حنان، سويسي صلاح الدين، "حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الوكالة التجارية لتسيير الفرض المصغر ولاية الوادي–"، أعمال الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، يومي 06 و07 ديسمبر 2017، ص 04.

ثانيًا: التعريف الإصطلاحي لحاضنة الأعمال

إن مصطلح حاضنة مشتق من المعنى الأساسي لمصطلح رعاية (nurturing) الذي هو تطوير الشركات الصغيرة في بيئة محمية ويتم إدارة الحاضنات من قبل مختصين صناعيين من المنظمات الحكومية والخاصة... وأحيانا من قبل الجامعات التي تقوم بوضع مخططات حضانة أعمال.[1]

وقد عرفها الدكتور عبد السلام أبو قحف بأنها: "عملية ديناميكية للتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة تلك المشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء، أو بداية النشاط start-upperiod لكي تتمكن من البقاء أو النمو، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة".[2]

وتعرف حاضنات الأعمال أيضا أنها عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشآت الأعمال وهذه العملية تتضمن تقديم أو تزويد المبادرين entrepreneurs بالخبرات والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع.[3]

كما عرفت أيضًا بأنها مؤسسات تعمل على دعم المبادرين الذين تتوافر لديهم الأفكار الطموحة والدراسة الاقتصادية السليمة، وبعض الموارد اللازمة لتحقيق طموحاتهم بحيث توفر لهم بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المشروع، وزيادة فرص النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والإدارية بتكلفة رمزية ودفع صاحب المشروع إلى التركيز على جوهر العمل، وذلك لفترة محددة تتضاءل بعدها العلاقة لتتحول إلى مبادر آخر.[4]

---

[1] شريفة بو الشعور، "دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة دراسة حالة الجزائر – "، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع العدد 2، (2018)، ص 419.

[2] محمد صالح الحناوي وآخرون، حاضنات الأعمال، فرصة جديدة للاستثمار، وآليات لدعم المنشآت للأعمال الصغيرة، الدار الجامعية للطبعة والنشر، بيروت، 2001، ص 6.

[3] محمد مراياتي، الحاضنات التكنولوجيا وتنمية الوطن العربي، مجلة العربي العدد 573، الكويت، 2006، ص 134.

[4] عبد السلام أبو قحف، العولمة وحاضنات الأعمال حالات عملية وحلول مشكلات، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص 91.

وعرفها كذلك تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003: "على أنها تمثل نمطا جديدا من البني الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو المطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون إلى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها".[1]

وكما تعرف هيئة التنمية والتشغيل حاضنات الأعمال على أنها: "مؤسسة تنموية تعمل على دعم المبادرين من أصحاب الأفكار لمشروعات صغيرة لا تتوافر لديهم الأماكن أو الموارد الكافية لتحقيق طموحاتهم في تأسيس هذه المشروعات، فتؤمن لهم المواقع والبيئة المتكاملة والخدمات التي تؤدي إلى تطوير هذه المشروعات ونموها وكفاءتها الاقتصادية إلى الحد الذي يضعها على بداية طريق النمو والتحول إلى مشروعات متوسطة وترك أماكنهم في الحاضنة لمشروعات جديدة".[2]

كما عرفت جمعية إتحاد الحاضنات الوطنية (NBIA) الأمريكية حاضنات الأعمال بأنها: "هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين الخبرات الأماكن الدعم المالي لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات".[3]

الفرع الثاني: تصنيفات حاضنات الأعمال

اختلف الباحثون والمهتمون بدراسة حاضنات الأعمال في تحديد أنواعها، ولكن الأغلبية تتفق على تبني التصنيفين الآتيين:

[1] عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق، ص 92.

[2] كمال كاظم جواد، كاظم أحمد البطاط، الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها "، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016، ص 81.

[3] المرجع نفسه، ص 82.

أولاً: التصنيف الأول

ويضم الأنواع الآتية:

1- حاضنات الجيل الأول: تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة التي يكون رأس المال الأكبر لمنتجاتها هو المعرفة مثل: الحواسيب، أي المنتجات التي تفوق مجموع المقومات التقنية الداخلة في صناعتها تكاليف المواد الأولية واليد العاملة، وتكون هذه الحاضنات ذات علاقة وطيدة بالجامعات ومعاهد الأبحاث والدراسات.[1]

2- حاضنات الجيل الثاني: أي ذات القاعدة التقليدية وتضم المؤسسات الصغيرة الزراعية، الصناعية والغذائية والصناعات اليدوية والميكانيكية وغير ذلك، وتدعم من طرف مراكز الأبحاث وترتبط ارتباطا وثيقا بالجماعات المحلية مثل الغرف التجارية والصناعية

3- حاضنات الجيل الثالث: (مراكز التجديد) وتقدم الدعم والخدمات المتخصصة الى كافة المؤسسات الصغيرة والمتمثلة في الخدمات الاستشارية والدورات الفنية إضافة الى خدمات خاصة، ويطلق عليها حاضنات مراكز التجديد.

[1] ايثار عبد الهادي، الفيحان سعدون محسن سليمان، دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد العدد 30، 2012، ص 88.

ثانيًا: التصنيف الثاني

1- من حيث أهدافها:[1]

أ- **حاضنات ربحية:** وهي حاضنات استثمارية تعتمد أساسا على الربح، تقيمها شركات تمويلية وشركات رأس المال المشارك وتوظيف الأموال، وتقدم كل الخدمات المالية وخاصة للمشروعات ذات الطبيعة الخاصة أو ذات المخاطر العالية، وينتشر هذا النوع من الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

ب- **حاضنات غير ربحية:** وهي حاضنات غالبا ما تتبناها الحكومات أو المنظمات الدولية والإقليمية بهدف تشجيع وتنمية المشروعات الجديدة ولا سيما في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية الجديدة التي تحققها معدلات نمو مرتفعة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- من حيث اختصاصها:[2]

أ- **حاضنات اختصاصية:** وتقسم الى عدة أقسام وهي، كما يأتي: الحاضنات التصنيعية: وهي الحاضنات التي تنشأ لتقديم الخدمات والملتزمات الإنتاجية المادية الى الصناعات الصغيرة ولا سيما في بداية نشوئها للارتقاء بها الى مرحلة العمل التجاري، اذ تقدم هذه الحاضنات مختلف الخدمات التي تحتاجها الوحدات الصناعية الصغيرة ابتداء من دراسات الجدوى والتسهيلات الخدمية، والتسويق والصيانة...الخ.

ب- **الحاضنات التكنولوجية:** تمثل الحاضنات التكنولوجية مكاناً تتجمع فيه المشاريع الحديثة بقصد النهوض بها ونموها، وهي تهدف أساسًا إلى تسويق المعلومة التكنولوجية والعلمية من خلال التعاقد ودعم الشراكة بين الصناعيين والباحثين مما يمكن من تسهيل عملية نقل

[1] بوسعدة سعيدة، سكر فاطمة الزهراء، المرافقة التكنولوجية كمدخل لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة دراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 15، العدد 02، جوان 2018، ص 207.

[2] المرجع نفسه، ص 208.

وتوطين التكنولوجيا وتطبيق البحوث العلمية من خلال الاجتماعات والمشاريع الإبداعية. وتتمثل أهم فوائد الحاضنات التكنولوجية فيما يلي:

- توفير الدعم اللازم لإنجاح المشاريع وخلق فرص عمل جديدة.
- تطوير الأفكار المبتكرة ولا سيما المجالات التكنولوجية الحديثة الصغيرة.
- تنويع مجالات النشاط الاقتصادي عن طريق انشاء قطاع حيوي من المشاريع.

ج- الحاضنات البحثية: عادة ما تكون هذه الحاضنات داخل الجامعات ومراكز الأبحاث لتطوير أبحاث وأفكار وتصميمات أعضاء هيئة التدريس، فضلا عن الاستفادة من الورش والمعامل المتوفرة داخل الجامعات ويختص هذا النوع من الحاضنات بعمل المؤسسات الصغيرة التي تمتلك مكونا معرفيا ولكنها محدودة الموارد المالية والبشرية، وتحتاج الى استشارات فنية ومختبرات ومعدات عالية التكلفة .[1]

د- الحاضنات ذات التقنيات التخصصية: وهي الحاضنات التي تختص بتطبيقات تكنولوجيا تخصصية معينة كالتكنولوجيا الاحيائية وتكنولوجيا المعلومات والبيئة وتكنولوجيا الفضاء ويطلق عليها حاضنات التقنيات الحيوية.

هـ- الحاضنات الاختصاصية في مجال الخدمات: وهي تلك الحاضنات التي تتعامل مع المشروعات الصغيرة ذات التخصصات الخدماتية، وتركز في جذب مشروعات الأعمال ذات الطابع الخدماتي (سياحية، ترفيهية اعلامية) من أجل سد حاجيات السوق المحلية بالدرجة الأساسية.

و- حاضنات الأعمال المكتبية: وهي الحاضنات التي تعمل على تقديم الدعم للمبادرين من خلال توفير المكاتب المناسبة للتأجير، والتي تبدأ بأسعار زهيدة تجتذب المستأجرين وتتزايد لتصبح مقارنة الأسعار المكاتب خارج الحاضنة، كما توفر الحاضنة شبكة من الاستشاريين

[1] سعدية السعدي، دور الحاضنة التكنولوجية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 18 أفريل 2002، ص 181.

في المجالات الفنية والإدارية فضلاً عن خدمات محاسبية واستشارات قانونية وتجهيزات ومعدات مكتبية فاخرة فاكس، طابعة استنساخ، إنترنت، غرفة اجتماعات مجهزة.

ل- حاضنات متخصصة في أعمال المرأة: ومن أجل العمل على تشجيع المرأة ومساندة خطواتها الأولى في عالم الأعمال، فقد عمدت بعض الدول الى إقامة حاضنات خاصة تلائم طبيعة التخصصات التي تفضلها المرأة، حيث توفر لها التدريب والإرشادات بجانب برامج التمويل المتخصصة. وهناك بعض المحاولات التي لا تزال رهن التجارب في بعض الدول العربية منها مصر والأردن.[1]

ن- حاضنات متخصصة في مجالات تصنيعية وانتاجية وخدماتية متنوعة: ظهر هذا النوع من الحاضنات في دول أمريكا الشمالية، كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وهي حاضنات توفر تجهيزات تلائم أنشطة محددة، مثل حاضنات كندية أقيمت بتجهيزات لخدمة مشروعات صغيرة في مجالات المطاعم من مطابخ الوجبات السريعة والتجهيزات المتقدمة.

ي- حاضنات متخصصة في مجال الأنترنت: تعرف من حيث المبدأ أنها مؤسسة تساعد شركات الأنترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول لمرحلة النضج، وتعد هذه الحاضنات من أكثر الوسائل فاعلية في الحصول على ما يساهم في إنعاش حقل البحث.

3- من حيث الجهات الراعية لها:[2]

أ- الحاضنات المرتبطة بالحكومة: وهي الحاضنات التي تنشأ بدعم ورعاية من الحكومة أو الأجهزة المحلية وتسعى الى تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى القومي وتحويل البطالة في المجتمع الى قوة اقتصادية قادرة على العمل والإنتاج. ب الحاضنات المرتبطة بالقطاع الخاص وهي الحاضنات التي غالبا ما تستهدف تحقيق الأرباح وعوائد استثمارية لمالكيها، ودمج الاستثمار بالتنمية الاقتصادية.

---

[1] سعدية السعدي، المرجع السابق، ص 182.

[2] اللجنة العامة للأمم المتحدة، مباشرة الأعمال الحرة والتحول الى القطاع الخاص من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة الأمم المتحدة، جينيف 3 أكتوبر، 1997، ص 3.

ب- الحاضنات المرتبطة بالجامعات ومراكز الأبحاث: هي الحاضنات المرتبطة والمنبثقة من الجامعات والمعاهد العليا ولها نفس الأهداف التي تسعى الى تحقيقها الحاضنات المرتبطة بالحكومة والقطاع الخاص.

ج - الحاضنات المرتبطة بالمؤسسات الكبيرة: وهي الحاضنات المرتبطة بالمؤسسات الإنتاجية الكبيرة بهدف تجاوز التكاليف الإدارية المرتفعة والاستفادة من برامج التجديد التكنولوجي.

المطلب الثاني

الجانب القانوني لتأسيس حاضنات الأعمال في الجزائر

حاولت الجزائر تأسيس حاضنات الأعمال وفق الإطار القانوني والتشريعي والتنظيمي على شكل محاضن ومشاتل المؤسسات وذلك عملاً بما استقر عليه المشرع الفرنسي[1]، ونظرًا لنجاح الملحوظ لهذه الأخيرة في العديد من الدول فقد سارعت الجزائر إلى اعتمادها أيضًا وذلك بهدف تنمية ثقافة العمل الحر وترقية قطاع المشاريع المقاولاتية.

الفرع الأول

مشاتل المؤسسات

محاولة من المشرع الجزائري لتدارك الوضع كان لبد من صدور المرسوم التنفيذي رقم 03 - 78 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات[2] الصادر سنة 2003، وتكون المشاتل في الأشكال التالية:[3]

---

[1] أمينة بن يحي، آية منصوري، دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2022، ص 48.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 03-78 مؤرخ في 25 فيفري 2003، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، ج. ر.ج.ج عدد 13 صادر بتاريخ 26 فيفري 2003.

[3] اراشيش سارة، حاضنات الأعمال في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص قانون الأعمال كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الجيلالي بونعمة خميس مليانة، 2021، ص 29.

- **المحضنة:** هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- **ورشة الربط:** هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة. والحرف المهنية.
- **نزل المؤسسات:** هيكل دعم يرافق ويتكفل بأصحاب المشاريع اللذين ينتمون إلى ميدان البحث.

وتأسست كذلك إلى جانب المشاتل المذكورة سابقا مجموعة من مراكز التسهيل كأداة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على الاندماج في الاقتصاد الوطني، ومع صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003[1] تحددت معالم الدور الذي أسست من اجله، حيث وردت أهدافه ومهامه وخاصة تشجيع الاستثمار ودعمه، جاء تعريف مراكز التسهيل في المادة 03 من المرسوم السابق ذكره حيث تم اعتبارها مؤسسة عمومية إدارية لها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومحاولة من المنظم الجزائري لإحداث قفزة نوعية في هذا المجال والرقي به قام بتعزيز نظام حاضنات الأعمال وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتعلق بإنشاء لجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال، وتم تأسيس 14 حاضنة و44 حاضنة جامعية سنة 2021، والجدير بذكر أن نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر مرهون بتكثيف الجهود بضرورة توفر الإرادة السياسية وتفعيل كلي لدور الجامعات ودعم الشباب المبدع بهدف تطوير هذا الميدان[2].

[1] المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 20031 المؤرخ في 25 فبراير 2003 يتعلق بتحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات ص و م، ج ر، العدد 13، الصادرة في 25 ذو الحجة 1423 الموافق ل 26 فبراير 2003، ص 18.

[2] سايب الزيتوني، دور حاضنات الأعمال في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الجزائر – أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2017، ص 110.

الفرع الثاني: تنظيم حاضنات الأعمال وفق القانون الجزائري

جاء المرسوم التنفيذي 254/20 بأحكام جديدة لتنظيم حاضنات الأعمال ترجمت إهتمام المشرع المتزايد بالمؤسسات الناشئة كإحدى الركائز الاقتصادية الحديثة من أجل دعم التنمية الاقتصادية، تمثلت هذه الأحكام في استحداث لجنة وطنية لدعم وتطوير المؤسسات الناشئة وترقية حاضنات الأعمال، هذه اللجنة تتكفل بمنح علامة "مؤسسة ناشئة "و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال، وسوف نركز على دور هذه اللجنة بالنسبة لحاضنات الأعمال لارتباطه بالموضوع.

أولاً: تنظيم اللجنة الوطنية المستحدثة

حدد المرسوم السابق الذكر مهام واختصاصات هذه اللجنة في المادة 2 منه والمتمثلة أساسا في:

– منح علامة مؤسسة ناشئة وعلامة مشروع مبتكر وعلامة حاضنة أعمال.

– المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها والمشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة.

يترأس اللجنة الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة او ممثله وتتشكل من ممثلي الوزارات التالية وزارة المالية، التعليم العالي والبحث العلمي، البريد والمواصلات ، الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والمنتجات البحرية، الرقمنة، الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة، يعينون من الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة باقتراح من الوزارة التابعين إليها لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد ولا يمكن استخلفاهم في حالة غيابهم "، تجتمع اللجنة مرتين على الأقل في الشهر كما يمكن أن تجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب من رئيسها " تتخذ اللجنة قررتها عن طريق التداول ولا تصح مداولات اللجنة إلا بحضور نصف عدد أعضائها على الأقل، وفي حالة عدم اكتمال النصاب تجتمع اللجنة بعد استدعاء ثان في ظرف (8) أيام وتتداول

حينئذ مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين وتتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي عدد الأعضاء، يرجح صوت الرئيس.[1]

ثانيًا: دور اللجنة في ترقية حاضنات الأعمال وفق التنظيم القانوني

يتمثل دور اللجنة الوطنية في ترقية حاضنات الأعمال في مهمتين أساسيتين هما:

1- منح علامة حاضنات الأعمال: ولا يتأتى ذلك إلا بالتزام الهيكل طالب العلامة بتقديم طلب للجنة مرفق بمجموعة الوثائق التي نص عليها المشرع في المادة 22 و23 من المرسوم التنفيذي 254/20 السابق ذكره، وقد اشترط المشرع على الراغبين في الحصول على علامة حاضنة أعمال مستخدمون ذو مؤهلات و/ أو خبرة مهنية كافية في مجال مرافقة المؤسسات".[2]

يتم الرد على طلب الحصول على علامة "حاضنة أعمال في أجل أقصاه 30يوما ابتداء من تاريخ إيداعه وتمنح اللجنة العلامة لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد.[3]

2- مراقبة عمل حاضنات الأعمال: بحيث تلتزم حاضنة الأعمال بتنفيذ مهامها والتزاماتها المذكورة سابقًا والمدرجة ضمن المادة 25 من المرسوم 254/20، وذلك تحت رقابة اللجنة الوطنية مانحة العلامة، وعند إخلال الحاضنة بالتزاماتها يترتب عليه تجميد أو سحب العلامة وفي هذه الحالة تقوم اللجنة بإخطار الحاضنة بقرارها المبرر إلكترونيا"[4]، وقد أعطى

---

[1] بوريش أحمد، رحماني يوسف زكرياء، دور تجربة حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الابتكارية والابداعية لمنظمة الأعمال وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية (تجارب ومقارنات)، المؤتمر العالمي الثالث حول أساليب تفعيل القيادة الابداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية، أيام 14 15 فيفري 2017، ص 92.

[2] المادة 24 من المرسوم التنفيذي 254/20 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"، "مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، ج ر، عدد 55، مؤرخة في 21 سبتمبر 2020.

[3] بوريش أحمد، المرجع السابق، ص 93.

[4] المادة 30 من المرسوم التنفيذي 254/20، مصدر سابق.

المشرع للحاضنة المعنية بالقرار إمكانية طلب إعادة النظر في القرار من اللجة الوطنية بعد تصحيح وضعه وترد اللجنة على طلبه إلكترونيا في أجل 30 يوما من تاريخ طلبه. [1]

الفرع الثالث: شروط الحصول على علامة حاضنة أعمال والإجراءات اللازمة

تضمن المرسوم التنفيذي 254/20 مجموعة من الشروط من أجل الحصول على علامة حاضنة أعمال نتناول هذه الشروط فيما يلي:

- يكون مؤهلا للحصول على علامة حاضنة أعمال كل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة.
- فيما يخص الإيواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل المادة 21 من المرسوم التنفيذي 254/20. [2]
- تقدم طلبات الحصول على علامة حاضنة أعمال لدى اللجنة الوطنية عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، ترفق هذه الطلبات بمجموعة من الوثائق نذكرها فيما يلي:
  - مخطط تهيئة مفصل لحاضنة الأعمال.
  - قائمة المعدات التي تضعها تحت تصرف المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها.
  - تقديم مختلف الخدمات التي توفرها حاضنة الأعمال للمؤسسات الناشئة.
  - تقديم مختلف برامج التكوين والتأطير التي تقترحها حاضنة الأعمال.
  - السيرة الذاتية لمستخدمي حاضنة الأعمال والمكونين والمؤطرين.
  - قائمة المؤسسات الناشئة التي تم احتضانها إن وجدت.

[1] بوريش أحمد، المرجع السابق، ص 95.

[2] المادة 21 من المرسوم التنفيذي 254/20، مصدر سابق.

إضافة إلى هذه الوثائق يتعين على حاضنات الأعمال التابعة للقطاع الخاص تقديم الوثائق التالية:

- نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف للجبائي والإحصائي.
- نسخة من القانون الأساسي للشركة.
- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية مرفقة بقائمة اسمية للأجراء.
- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء.
- نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية.
- يتعين على الراغبين في الحصول على علامة حاضنة أعمال أن يكون لديهم مستخدمون ذوو مؤهلات مطلوبة وخبرة مهنية كافية في مجال مرافقة المؤسسات وهو ما جاء في المواد 23،24، 21،22، من المرسوم التنفيذي 254/20.

يتم الرد على الطلب في أجل أقصاه ثلاثون يوما ابتداء من تاريخ إيداعه هذا ما جاء في المادة 26 من المرسوم التنفيذي 254/20 بالرغم من ملاحظة وجود خطأ في كتابة المادة لأنها تتكلم عن أجل الرد على علامة مشروع مبتكر بالرغم من إدراجها ضمن الفصل السادس الخاص بشروط منح علامة "حاضنة أعمال" مما يستنتج أن المادة تقصد حاضنة الأعمال وليس المشروع المبتكر بالإضافة إلى أن المشرع تناول أجل الرد على طلب علامة مشروع مبتكر في المادة 18 من نفس المرسوم.

كل تأخر في تقديم جزء من الوثائق المطلوبة يوقف هذا الأجل وعلى صاحب الطلب تقديم الوثائق الناقصة في أجل خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ إخطاره من طرف اللجنة الوطنية تحت طائلة رفض طلبه.[1]

تمنح اللجنة الوطنية علامة "حاضنة أعمال" لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد حسب نفس الأشكال.

[1] مزياني سهيلة ، دور الجامعة في تشجيع المؤسسات الناشئة، مداخلة الملتقى الوطني حول المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1 ، 10 مارس 2022 ،ص64.

أما في الحالة التي يرفض فيها الطلب فعلى اللجنة الوطنية تبرير قرار الرفض واخطار صاحب الطلب بذلك إلكترونيا، كما يمكن للجنة إعادة النظر في قرار الرفض بناء على طلب مبرر من صاحب الطلب، يتم إخطاره بالرد النهائي أيضا إلكترونيا في أجل لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ إيداع الطلب.

أما قرارات منح علامة حاضنة أعمال فتنشر في البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.

تخضع حاضنات الأعمال المرخص لها بتنفيذ التزاماتها وتخضع في ذلك إلى رقابة اللجنة الوطنية، وكل إخلال بالالتزامات يترتب عليه إما تجميد أو سحب علامة حاضنة أعمال من طرف اللجنة الوطنية وفي الحالة التي يترتب عليها تجميد أو سحب علامة حاضنة أعمال يتعين على اللجنة الوطنية تبرير قرارها وإخطار المعني بذلك إلكترونيا، وفي هذا الصدد يمكن للجنة إعادة النظر في القرار وذلك بناء على مبرر من صاحب الطلب وبعد إزالة النقائص المعاينة، يتم الرد عليه نهائيا إلكترونيا في أجل لا يتجاوز 30 يوما من تاريخ تقديم طلبة كما جاء في المواد 29،30 من المرسوم التنفيذي 254/20.[1]

ووفقًا للمادة 31 تخول علامة حاضنة أعمال الحق في تدابير مساعدة ودعم الدولة.

وفي هذا الإطار كشف الوزير الأول عند تدخله في المؤتمر الوطني حول المؤسسات الناشئة، وأوضح أن عدد الحاضنات يبلغ حاليا أكثر من 38 حاضنة والعديد منها قيد الدراسة خاصة بعد التقدم في وضع (label) تحصلت على علامة النظام البيئي الملائم والمشجع على إنشائها لاسيما في الوسط الجامعي، الذي يعد حسبه البيئة الأكثر ملائمة والذي يحصي أزيد من 1.600 مخبر بحث و40.000 أستاذ جامعي باحث و2.200 باحث دائم.[2]

[1] عياش زوبير، بوداب سهام، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 12، 2019، ص 52.

[2] المرجع نفسه، ص 53.

المبحث الثاني

دور حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تماشيًا مع النجاح الكبير الذي حققته حاضنات الأعمال في العالم، خصوصا في الدول المتقدمة، ونتيجة لدعمها المؤسسات الناشئة التي تعتمد على الأفكار والمبادرات التكنولوجية المتميزة، قررت الجزائر الاستفادة من هذا المفهوم الجديد، وتهدف الجزائر من خلال هذه الخطوة إلى تعزيز ثقافة العمل الحر ودعم تطوير قطاع المؤسسات الناشئة الذي يعد إستراتيجية أساسية في الظروف الاقتصادية الراهنة، وقد أظهرت النتائج الإيجابية للحاضنات في الدول النامية والعربية أن مفهوم حاضنات الأعمال قادر على زيادة نسبة نجاح المشاريع الناشئة وتعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة.

المطلب الأول

حاضنات الأعمال ودورها في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعد تأسيس الحاضنة وتوفير المكان المناسب لها تبدأ طلبيات الانتساب من قبل أصحاب المبادرات من الشباب الذين يحملون أفكارًا جديدة لتنفيذها بالتوافد على الحاضنة، بالتالي فسيتم التطرق في هذا المطلب إلى آليات ومراحل احتضان المؤسسات، بالإضافة إلى كل الخدمات المقدمة لهم.

الفرع الأول: آليات احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كما سبق وأن اشرنا الى أن حاضنات الأعمال تختلف عن هياكل الدعم الأخرى، حيث توفر حزمة متكاملة من الخدمات للمؤسسات المحتضنة وترافقها خلال مختلف مراحل حياتها وبصدد توضيح الدور الفعال لحاضنات الأعمال في توفير الدفع الأولي لهذه المؤسسات، قمنا بتقسيم مراحل تدخل الحاضنة الى ثلاث مراحل أساسية.

أولاً: مرحلة ما قبل الاحتضان

وهي مرحلة أساسية لبناء مشروع وفق قاعدة صلبة تضمن استمراره ونموه، فمحدودية قدرة المؤسسة للوصول الى مصادر المعلومات الضرورية وضعف خبرتها التسييرية، تجعلها بحاجة ماسة لدعم الحاضنة خاصة فيما يتعلق بـ:

– إعداد دراسات جدوى متكاملة تمكنها من اكتشاف نقاط القوة والضعف للمؤسسة.

– تقديم استشارات إدارية من شأنها مساعدته على تصميم هيكل تنظيمي يتلاءم مع طبيعة عمل المؤسسة استراتيجيته.

– إعداد خطة عمل شاملة ومتكاملة لتحديد الأنشطة الأساسية ومنع تعارضها زمنيا، فخطة العمل بمثابة خارطة طريق توجه المؤسسة خطوة بخطوة حول كيفية ترجمة فكرتها إلى خدمة أو منتج تجاري مريح.[1]

ثانيًا: مرحلة الاحتضان

تضطلع حاضنات الأعمال خلال فترة الاحتضان التي عادة ما تتراوح بين شهرين إلى 6 أشهر كأقصى حد إلى تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المتنوعة، التي تتلاءم مع احتياجات المؤسسة المحتضنة وتطلعاتها المستقبلية، من خلال:

– تدريب صاحب المؤسسة المحتضنة، بهدف تحفيزه وتنمية قدراته عن طريق تنظيم دورات تدريبية، حلقات دراسية، مؤتمرات وندوات الحوار المفتوح ودراسات الحالة... تختلف مدتها ومضمونها حسب نوع الاحتياج، انطلاقًا من فكرة أن التدريب استثمار طويل المدى نحو النمو والاستدامة.

– توفير الخدمات المالية الضرورية والتي تأخذ أشكالا عدة:

التمويل المباشر من خلال المساهمة في رأسمال المؤسسة بنسبة معينة، تقديم سيولة نقدية، منح وهبات.

[1] خواني ليلى وبغداد شعيب، دور حاضنات الأعمال في دعم البحث العلمي دراسة حالة الجزائر – مجلة دراسات العدد 16، ص 91.

– التأجير التشغيلي لمختلف التجهيزات والمباني بشروط ميسرة، ومبالغ رمزية وفق عقود تسيير شروط التمويل بالتعاون مع الوكالات الوطنية والإقليمية، ومختلف أنواع المستثمرين كشركات رأس مال المخاطر، ومثال على تجربة الحاضنات الفلسطينية في التعاون مع شركات رأسمال مخاطر، تم الحصول على 250000 دولار كتمويل؛ خلال مرحلة الإنشاء لفترة ما بين خمس إلى سبع سنوات والتعاون مع مؤسسات التأجير التمويلي، إذ يمثل قرض الإيجار بديل تمويلي عن القروض طويلة ومتوسطة الأجل التقليدية ويوفر مزايا جبائية.[1]

– تقليل عقبات الاقتراض بتقديم الضمانات بصفة شخصية، كاستغلال شهرة الحاضنة أو ممتلكاتها كضمان أو الاستفادة من أسعار فائدة تفضيلية وفق البرامج الحكومية التي تتبع لها الحاضنة.

– تقديم الاستشارات المالية حول أساسيات التعامل مع المؤسسات المالية، وكيفية انتقاء أنسب مصادر التمويل المتاحة بأقل التكاليف، والاستغلال الأمثل لها لتحقيق أكبر عائد، وحماية الابتكارات من الاستغلال دون ترخيص.

– توفير الدعم التسويقي للمؤسسات المحتضنة باعتبار التسويق أحد ركائز اقتصاد السوق، فحاضنات الأعمال تتدخل لمساعدة المؤسسة المحتضنة على إعداد بحوث تسويق والاهتمام بعناصر المزيج التسويقي من طرح لمنتجات مطابقة للمواصفات المطلوبة واختيار علامة تجارية مناسبة، وتحديد السعر المناسب للمنتج الذي يرضي المستهلك، إضافة إلى تسهيل ترويج وتوزيع المنتجات.

فضلاً عن تجميع المؤسسات المحتضنة ضمن شبكة عمل واحدة مترابطة الذي يأخذ عدة أشكال، فقد يكون داخلي بين المؤسسات المنتسبة لنفس الحاضنة، أو خارجي مع مؤسسات منتسبة لحاضنات مختلفة أو مع أخرى غير منتسبة لأي حاضنة، وبصفة خاصة مع مؤسسات كبيرة أو ما يعرف بالمقاولة من الباطن.

[1] دراجي كريمو، حاضنات الأعمال كآلية لترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 19، 2015.

– تتبنى حاضنة الأعمال في تقديم خدماتها على مبدأ الشمولية، لذا لا تقتصر على الخدمات الرئيسية فقط، بل تتجاوزها إلى خدمات أخرى وإن كانت ثانوية في نظر الغير فهي تمثل خدمات مساندة وحتى مكملة للخدمات السابقة كالخدمات القانونية، خدمات الأمن والصيانة.[1]

ثالثًا: مرحلة ما بعد الاحتضان

تتميز فترة ما بعد التخرج من الحاضنة بسعي المؤسسة إلى الاستعداد والتحصين الإيجابي لمواجهة التحديات الاقتصادية الجديدة، والتوجه نحو اقتصاد السوق، من خلال إعادة النظر في سياستها وإدارتها وكامل أوضاعها. ومن هذا المنطلق، كان لابد من تدخل الحاضنة لمساعدة هذه المؤسسات على رفع أداءها وفق منظور معاصر من أجل تعزيز قدرتها على التماسك والتوسع وضمان استمراريتها، وذلك من خلال:

– متابعة أداء المؤسسات المتخرجة، للتأكد من سير عملها وفق الاتجاه المخطط وعدم تعرضها لمشاكل تعيق نموها، مع ضرورة التركيز على جانبين أساسين في عملية المتابع الجانب المالي والجانب الفني.

– تقييم أداء هذه المؤسسات من خلال تحليل النتائج النهائية للعمل وتقدير مدى اتفاقها مع الأهداف المقررة في مختلف الجوانب الإدارية المالية، الإنتاجية، التسويقية.

كما تتميز هذه المرحلة بالتواصل المستمر بين الحاضنة والمؤسسة المتخرجة لتقليل العقبات التي تواجه هذه الأخيرة في بداية مرحلتها الانتقالية، فهنا تلجأ الحاضنة إلى:

– تمويل المؤسسات الناشئة بين مرحلة الاحتضان ومرحلة التخرج والاعتماد على الذات بتقديم مساعدات وهبات مالية والتعهد ببذل أقصى جهد لتسويق الإصدارات الجديدة للمؤسسة من أسهم وسندات والمتعلقة بعملية الطرح الخاص، والتي تتصف بعدم استيفاءها لشروط الدخول إلى البورصة وتوجهها لفئة محدودة من المستثمرين.

[1] عياش زوبير وبوداب سهام، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد12، 2019، ص 43.

– تقديم المشورة والنصح للمساعدة على التوسع والنمو، وذلك حول تغيير شكلها القانوني من شركات فردية أو شركات تضامن إلى شركات مساهمة بغية فتح رأسمالها والدخول إلى البورصة، والمفاضلة بين الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمامها سواء فيما يتعلق بالتوسع بقدراتها الذاتية، أو التوسع الخارجي بإعادة هيكلتها، الاندماج والتحالفات الاستراتيجية، أو حمايتها من عمليات الاستحواذ التعسفية.[1]

كما أظهرت الدراسات الحديثة أهمية استمرار دعم الحاضنة للمؤسسات المتخرجة لمساعدتها على الدخول في مجال التنافس من خلال الدعوة للانتساب إلى المنتدى الخاص بالحاضنة للاستفادة أكثر من نشاطات المنتدى وتبادل المعلومات مع باقي الأعضاء، واستمرار الاستفادة من ترويج المنتجات بتخصيص أجنحة خاصة مجانية في المعارض الوطنية والدولية، ومن الدورات التدريبية التي تقيمها الحاضنة.

الفرع الثاني: الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعامل حاضنات الأعمال مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارهم موردًا وطنيًا عالي الأهمية لذلك تقم لهم كافة أنواع الخدمات التي من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج من جانب، وارتفاع معدل العائد على الإستثمار من جانب آخر.

وتتمثل هذه الخدمات المقدمة في العناصر الأساسية التالية:

أولاً: توفير الدعم المالي

تقوم حاضنات الأعمال بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التنسيق مع الجهات المعنية (حكومات، بنوك تجارية، مؤسسات تمويل مستثمرين) لتوفير الدعم المالي اللازم لنجاح هذه المؤسسات بإنشاء صناديق تمويل بشروط ميسرة وإيجاد نظام لضمان قروض البنوك التجارية.

[1] عاطف الشبراوي إبراهيم، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسبسكو، 2005.

إن التكاليف والمخاطر للمرتبطة بالتحديث التكنولوجي التي تقع على عاتق صاحب مؤسسة صغيرة مازالت تستخدم الأساليب التقليدية، أكبر من التكاليف والمخاطر التي يتكبدها أصحاب الشركات الكبيرة التي سبق إن قطعت شوطًا كبيرًا في مجال التغير التكنولوجي. ومن هنا يبرز دور حاضنات الأعمال في تذليل هذه الصعوبات والمخاطر أمام المؤسسات الصغيرة وتمكنها من تجاوز مرحلة التكوين ومواكبة التحديث والتطور التكنولوجي.[1]

ثانيًا: توفير الخدمات الإدارية والفنية

تقوم حاضنات الأعمال بالتشكيل لجان استشارية من الخبراء ورجال الأعمال والباحثين والأكاديميين والمتخصصين في المجالات الفنية والإدارية، إذ تقوم هذه اللجان بمساعدة المؤسسات الصغيرة وأصحابها من رواد الأعمال في مجالات تخصص هذه اللجان، كوضع خطط العمل والميزانيات والدراسات المتعلقة بالتمويل والإنتاج والتسويق والترويج والحماية الفكرية مع إتباع آلية واضحة تسهل الاستفادة المؤسسات الصغيرة من هذه اللجان كما تقوم هذه اللجان بالتنسيق مع الجهات المعنية بدعم المؤسسات الصغيرة مثل الحكومات والهيئات والمنظمات لتقديم مجموعة متكاملة من برامج التدريبية والندوات وورش العمل في المجالات المختلفة، للمتعلقة بإدارة وتطوير المؤسسات حسب النشاط الاقتصادي بما يضمن تقليل التكاليف وزيادة الأرباح.

ومن الخدمات الإدارية والفنية الأخرى التي تقدمها الحاضنة والتي من شانها تقديم التكاليف الإجمالية للمؤسسات هي توفيق على استقبال المراجعين والزبائن، يستطيع أعضاء الحاضنة استعمالها لهذا الغرض وكذلك مختلف الأجهزة اللازمة للعمل الإداري كالحاسوب،

[1] زودة عمار حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لمشاتل الجزائر. مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية العدد الثاني – (2014)، ص 36.

والفاكس، والتليفون، وصندوق البريد والتلكس وتسهيل الاتصال مع شبكة المعلومات الدولية.[1]

ثالثًا: تطوير قاعدة بيانات ومعلومات متخصصة في المجالات التي تحتاج إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الداخلة ضمن الحاضنة: وهي كالآتي:

- التقنيات المستجدة وإمكانية الاستفادة منها في العملية الإنتاجية.
- الأسواق المستهدفة وكيفية الوصول إليها.
- مصادر التمويل وحجم الضمانات والضوابط المطلوبة.
- مدى إمكانية استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- تنظيم وإدارة وتطوير المؤسسات الداخلة في الحاضنة.
- تسهيل الوصول إلى المكتبات ومصادر المعلومات الأخرى ذات العلاقة.

رابعًا: تقوم حاضنة الأعمال بتشجيع ورعاية الابتكارات والأفكار الريادية ودعم التخصص التقني في المؤسسات، وتوفير الدعم اللازم لتطويرها وتمكينها من امتلاك المعدات وتشغيل الأيدي العاملة المتخصصة اللازمة لإنتاج متطور تقنيا وغير متوفر في المؤسسات الأخرى خارج الحاضنة.

خامسًا: تقوم الحاضنة وبمساعدة المستشارين بمتابعة وتقويم كفاءة أداء المؤسسات الداخلة في الحاضنة بشكل مستمر، ولا يقتصر ذلك على مدة بقاء المشروع في الحاضنة وإنما يستمر حتى بعد تخرجها، إذ تتعقد وتتنوع المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات.

تشير تجارب العديد من البلدان إلى أن نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي لا تتم رعايتها في الحاضنات تنخفض إلى أقل من 50%، بينما وصلت نسبة نجاح للمشاريع التي ترعاها الحاضنات إلى ما يزيد عن 80 فيسبب الخدمات والمساعدات التي تقدمها حاضنات

[1] شريف غياط، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والإبتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة قالمة، العدد السادس. (2009)، ص 75.

الأعمال بلغت نسبة المؤسسات الصغيرة التي استمرت في السوق 87% وبلغ معدل نمو مبيعات المؤسسة التي تلقت المساعدات 400%.

الفرع الثالث: دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لحاضنات الأعمال دور مهم في تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال احتضان ورعاية ذوي الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو المبهر، وتقديم خدمات رئيسية مشتركة لرعاية المبادرين وتسهيل إقامة المشروعات على مبادئ ومعايير متطورة، من خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المؤسسات وتقديم الدعم المالي والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية مع رسم صور ذهنية للنجاح وبيئة أعمال مساعدة داخل الحاضنة بالقدر الذي تؤسس فيه شبكة من الخبرة والمعرفة حول الحاضنة.

ولتفعيل دور الحاضنات في تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينبغي:

- توفير الكثير من الاستراتيجيات المتطورة والأفراد القادرين على احتضان الأفكار والتخطيط بعيد المدى.
- التركيز على إحتضان المؤسسات الجديدة والمؤسسات في مرحلة النمو.
- التأكد من نقائص تلك المؤسسات لبرنامج الاحتضان ومدى ملائمة هذه الاحتياجات للخدمات والبنية الأساسية للحاضنة.
- إستخدام المساحة الكلية للحاضنة لخدمة المؤسسات الملتحقة.
- التقييم الدائم لبرنامج الحاضنات ثم ضمان التطوير المستمر وحسن الأداء.
- الإستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة لتسويق خدمات تلك المؤسسات.

– إختزال الإجراءات الحكومية والروتينية من خلال شبكة المعلومات والاتصالات المتخصصة والاستفادة المثلى من برامج الحكومة والمؤسسات الكبيرة من خلال:

– توفير التوافق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقديم مستلزمات الإنتاج وتنويعها.

– خلق مناصب تدريبية وتوعوية لتخريج دفعات من العمالة الماهرة والكفاءات الإدارية التنظيمية الملائمة، مع إعطاء قاعدة بيانات مناسبة.

– الإطلاع على الأفكار الجديدة والمتطورة للمؤسسات ومراعاة عدم تكرارها بالقدر الذي ينعكس سلبا على إنتاجيتها.[1]

التيفاوي العربي، المرجع نفسه، ص 16.

– إعطاء تسهيلات بنكية للمؤسسات المحتضنة.

– تحفيز المؤسسات المبدعة بالحاضنة والاستعانة بمراكز الفحص والجودة لتقديم منتجات ملائمة لظروف الطلب العالمي.

تبني حاضنات الأعمال الأسلوب الحديث في تطوير القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات التخصصات التي تعتمد على المهارة الحرفية المتميزة عالميا وربط حاضنات الأعمال وخاصة التكنولوجية بالمؤسسات العلمية ومراكز البحث العالمي بما يحمل قدرات التنافسية أكثر لهذه المؤسسات.[2]

[1] التيقاوي العربي، مداخلة بعنوان دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – كنموذج للمقاولاتية – من وجهة نظر العاملين ملتقى حول حاضنات الأعمال، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2010، ص 15.

[2] أوصيف لخضر، مداخلة بعنوان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME–PMI) كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر، ملتقى حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر 2011، ص 10.

الفرع الرابع: تحديات العلاقة بين حاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الدور الفعال الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، إلا أنها لا تزال بعيدة عن المراحل التي وصلت إليها الدول الأخرى وهذا يعود لمجموعة من النقائص نذكر منها:

- حداثة ومحدودية كل من فكرة حاضنات الأعمال والشركات الناشئة ونقص الوعي بها في الجزائر.
- بعد حاضنات الأعمال عن المناطق الحضرية ونقص خبرتها في مجال ريادة الأعمال.
- ضعف القدرة على الترويج للابتكارية الجديدة.
- الخبرات المحدودة لأصحاب المشاريع.
- عدم توفر المهارات اللازمة في أسواق العمل المحلية.
- قلة الإلمام بطبيعة الأسواق الداخلية والخارجية.[1]

يتطلب تفعيل حاضنات الأعمال في الجزائر تعبئة شاملة للمجهودات والموارد لإقامة حاضنات أعمال نموذجية متخصصة تحاكي التجارب العالمية، ويتوقف ذلك على توفير إطارات عالية التكوين في مجالات وضع الخطط للمؤسسات في الجوانب المالية والإنتاجية، وكذا تأطير اليد العاملة والتسويق الجيد للمنتجات والترويج لها، وعقد الشراكة مع حاضنات عالمية فضلا عن خلق تعاون مع الجامعات والمعاهد من أجل تبني الأفكار الجديدة.[2]

[1] أوصيف لخضر، المرجع السابق، ص 11.

[2] عمار زودة حمزة بوكفة، " حاضنات الأعمال كنظام داعم لبناء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لمشاتل الجزائر"، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد 2، ديسمبر 2014، ص 433.

المطلب الثاني

تجارب ناجحة في مجال في مجال حاضنات الأعمال

نحاول من خلال هذا المطلب التطرق لأهم التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال، والتي يمكن الاستفادة منها في ليبيا، والسير على نهجها في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: التجربة الفرنسية حاضنة المؤسسات التكنولوجية

إن الحاضنات في فرنسا من أقدم الحاضنات على مستوى الاتحاد الأوروبي، وهي كمثيلاتها تعمل على تقديم أنواع مختلفة من الخدمات سواء أكانت استشارية، قانونية، مالية، وفنية، وهنا ظهر نوعان من الحاضنات:

أولاً: حاضنات الأعمال المفتوحة

تعمل الحاضنات المفتوحة على توفير كافة الخدمات للمشاريع الصغيرة من تمويل وأدوات وخدمات إدارية وتسويقية ما عدا توفير مقر لتأسيس المشروع بداخله.

ثانيًا: حاضنات الأعمال المغلقة

يمتاز هذا النوع من الحاضنات على النوع السابق بأنه يعمل على توفير مقر لتأسيس المشروع بداخله، ومن أشهر الأمثلة على حاضنات الأعمال الفرنسية الحدائق التكنولوجية انتيبوليس سوفي التي أسست عام 1969، ويطلق عليها البعض في فرنسا وادي، الاتصالات وفي العادة يتم تمويل الحاضنات من قبل وزارة البحث العلمي وخزانة الأرصدة، وذلك حسب القانون المنظم لهذه الصناعة في فرنسا والذي تم إصداره عام 1999.[1]

ويمكن عرض حاضنة من الحاضنات الفرنسية حاضنة المؤسسات التكنولوجية وقد أنشئت هذه الحاضنة في يوليو 2000 بالتعاون مع جامعة Caen Basse Normandie

[1] عبد السلام وآخرون، حاضنات الأعمال التقنية ودورها في مرافقة ودعم المشاريع الناشئة: التجربة الصينية وماليزية والفرنسية والأمريكية، بحث مقدم للملتقى الوطني الأول حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 18 و19 أفريل 2012، ص 33.

والمدرسة العليا للمهندسين ENSICAEN ومؤسسة GANIL لأبحاث الفيزياء وتمتلك الحاضنة شبكة واسعة من العلاقات مع مؤسسات التعليم العالي ومخابر البحث والمؤسسات التكنولوجية في المنطقة، ويتم تمويل الحاضنة من طرف الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا الجديدة والجمعيات المحلية والأعضاء المؤسسيين للحاضنة، وتبلغ ميزانية الحاضنة 500 ألف يورو سنويا.

وتتكون الحاضنة من:

- مكتب إدارة.
- لجنة اختيار ومتابعة المشاريع
- لجنة توجيه تقوم بالمصادقة على برامج الحاضنة.
- أعضاء الحاضنة ويتكونون من مدارس ومعاهد وشركات عاملة بالمنطقة.

تتوفر الحاضنة على عدة مواقع وتجهيزات تسمح باستقبال واحتضان أصحاب المشاريع، كما تقدم لهم العديد من خدمات الدعم والمرافقة وشبكة واسعة من العلاقات مع مختلف الهيئات العلمية والإدارية، ومنذ انطلاق الحاضنة في سنة 2000 قامت باحتضان 24 مشروعاً توظف حوالي 40 شخصا، تخرج منها 8 مشاريع بنجاح.[1]

وقد امتازت الحاضنات الفرنسية بعدد من الخصائص من ضمنها:[2]

1- أن خدمات الحاضنة غير مقتصرة على الشركات المنتسبة ويمكن أن يتم تقديمها لغير المنتسبين.

2- تم إنشاء كثير من الحاضنات في مقر غرفة التجارة والصناعة في فرنسا.

3- معظم الحاضنات تعمل على توفير الخدمات المالية والتمويلية اللازمة لتحويل أفكار الرياديين إلى مشاريع واقعية.

---

[1] القواسمة ميسون، واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الخليل، فلسطين2010، ص 28.

[2] المرجع نفسه، ص 29.

4- تهدف أغلبية الحاضنات إلى تقديم الخدمات وتمكين المشاريع من مواكبة التطور الهائل في مجال التكنولوجية وليس لتحقيق الربح المادي.

5- مدة احتضان المشروع كحد أقصى 23 شهراً فقط.

6- تحاول الحاضنات ربط الجامعات بالمشاريع من أجل تفعيل الجامعات في تمويل الأبحاث وتحويلها إلى واقع عملي ملموس.

وهكذا أصبحت الحاضنات منتشرة في كافة أنحاء فرنسا وخاصة الحدائق التكنولوجية وذلك بعد أن أثبتت فاعليتها في دعم المشاريع الصغيرة.

الفرع الثاني: التجربة الماليزية (شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية)

على غرار تجارب الدول المختلفة التي أثبتت أن الجامعات والمعاهد البحثية هي أنسب الجهات التي تستطيع أن تلعب الدور الرئيسي لترجمة ونقل الأفكار الإبداعية إلى الصناعة، قامت ماليزيا في إطار الخطة الاقتصادية 1996-2005 التي تعتمد على سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات للأعمال، بإنشاء عدد من المؤسسات من أجل هذا الغرض، وعلى رأسها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية، التي تمت إقامتها عام 1997 من أجل نقل وتسويق الأفكار الإبداعية من الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية، ووضعها في إطار التنفيذ من خلال الربط بين هذه الجهات وسوق العمل وتمثل هذه الشركة مركزاً لاحتضان المشروعات الصغيرة الجديدة، تم تأسيسها من خلال الجامعات لتسمح للشركات الصناعية المتخصصة في القطاعات الإنتاجية والخدمية الجديدة نتناول فيما يلي أمثلة لبعض المراكز التي أقامتها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية:

أولاً: الحاضنة التكنولوجية

تم افتتاحها في أبريل 1997، ويبلغ عدد الشركات القاطنة بهذه الحاضنة المتخصصة 31 شركة تعمل معظمها في تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة، وقد أصبحت هذه الحاضنة مثالاً ناجحاً لمراكز الإبداع التكنولوجي في ماليزيا حيث تقوم أيضاً بتمويل العديد من المشروعات في التكنولوجيا المتقدمة، وقد ساعدت على تنفيذ عدد من المشروعات الحكومية خصوصاً في مجالات برمجيات الحاسب الآلي والوسائط المتعددة، حيث تمت إقامة مشروع Multimedia Super Corridor, MSC)، والذي يعتبر من أضخم المشاريع في مجال الوسائط المتعددة في ماليزيا.[1]

ثانيًا: مركز الإبداع التكنولوجي

المركز افتتح في فبراير 1999، ومنذ تلك الفترة يعمل به عدد من الشركات المتخصصة في مجالات تكنولوجيا الاتصالات وقطاعات تصنيع الإلكترونيات المتقدمة.

ثالثًا: مركز التكنولوجيا الذكية

افتتح هذا المركز في سبتمبر 1999، ويوجد به حوالي عشر شركات تعمل بنجاح ومعظم هذه الشركات تعمل في مجال التكنولوجيا الحيوية وصناعة الدواء وتطبيقات الهندسة الكيميائية.

الفرع الثالث: حاضنات الأعمال في الجزائر

سوف يتم في هذا المحور التطرق إلى أسباب تأخر انطلاق حاضنات الأعمال وأهم العوائق التي تعيق انتشارها وكذلك الشروط اللازمة لنجاح حاضنات الأعمال في الجزائر وسبل تطويرها.

[1] محمد بن بوزيان، تكنولوجية الحاضنات في العالم العربي: الفرص والتحديات، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية جامعة قاصدي مرباح ورقلة مارس 2004، ص 81.

أولاً: أسباب تأخر انطلاق حاضنات الأعمال وعوائق انتشارها

ترجع أسباب تأخر انطلاق مشاريع حاضنات الأعمال في الجزائر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية والتي لم تكن تسمح ببروز وعي سياسي واقتصادي لأهمية مثل هذه الأدوات الجديدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإجمالا يمكن حصر العوامل والأسباب التي أدت إلى تأخر انطلاق مثل هذه المشاريع في النقاط التالية:

– تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات المؤسسات حيث كان صدور أولى المراسيم في سنة 2003.

– العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الهيئات العمومية في الجزائر؛ – المشاكل والعقبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي دفعت الهيئات الوصية إلى صرف المجهودات في تأهيل هذه المؤسسات دون الاهتمام الجدي بآلية حاضنات الأعمال.

من جهة أخرى هناك عدة عوائق تؤثر في انتشار مفهوم حاضنات الأعمال في الجزائر أهمها:

– نقص الإطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير الحاضنات.

– ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات م، وص.

– **مشكل التمويل:** بما أن الحاضنة ليست جهة تمويلية وإنما تعمل على الربط بين المؤسسات التي تنسب لها والمؤسسات المالية والمصرفية وفي ظل الوضعية الحالية للمؤسسات المصرفية الجزائرية، وكون تمويل المؤسسات المحتضنة تؤدي دوراً هاماً في نجاح الحاضنة، سيؤثر ذلك سلبا على نجاح الحاضنات في الجزائر.

– **مشكل العقار:** تحتاج الحاضنة كأي مؤسسة اقتصادية إلى عقار لإقامتها وفي ظل الوضعية الحالية للعقار، سيحد ذلك من تطوير الحاضنات في الجزائر خاصة حاضنات الأعمال التي تهدف إلى الربح.[1]

ثانيا: سبل تطوير حاضنات الأعمال في الجزائر

بالنظر إلى التجارب العالمية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال، فإننا نجد بعض الممارسات الجدية والتي يمكن أن تكون دليلاً يساعد في إنشاء حاضنات فعالة في الجزائر، نلخصها في العناصر التالية:

– توظيف مدير تنفيذي للحاضنة يكون لديه الخبرة والرغبة والقدرة على دعم المنشآت المنتسبة للحاضنة خاصة فيما يتعلق بتواصلهم مع المستثمرين والمنشآت الكبرى في مجال نشاطات المنشآت المنتسبة للحاضنة.

– المساعدة في تطوير خطط عمل تتناسب مع كل مشروع على حدة وبما يخدم أهداف المشروع.

– إعداد ورش عمل بمواضيع مختلفة لتطوير المهارات الفردية للفرد المحتضن.

– دعم مراكز حاضنات الأعمال الموجودة في الوطن العربي.

– تشجيع نشاطات ريادة الأعمال من خلال الحث على الابتكار ودعم تنمية الشركات الجديدة.

– إنشاء مراكز حاضنات أعمال جديدة في الجامعات.[2]

[1] لمياء رحيم، دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التجربة الجزائرية بين الواقع والمأمون ، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التعليم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أفريل 2012، ص21.

[2] المرجع نفسه، ص 22.

الفصل الثاني

دراسة حالة حاضنة الأعمال

جامعة الوادي

تمهيد:

يتمثل الهدف الرئيسي لبرنامج حاضنات الأعمال هو تقديم أكبر عدد ممكن من المقاولين وأصحاب المشاريع والمؤسسات الناجحة والتي تستطيع أن تستمر بالتواجد في السوق وتنمو وتزدهر، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الاستثمارية وأهداف على مستوى دعم الاقتصاد الوطني، وبالتالي يمكن اعتبار حاضنة الأعمال كأي مشروع يستطيع أي شخص أن يستثمر فيه ويقدم الخدمات مقابل عمولة والتي تعتبر بالنسبة له إيرادات المشروع، لذا فإن حاضنات الأعمال تقوم باحتضان المشاريع الناشئة المتميزة، وتقديم أماكن مجهزة بكافة الضروريات والخدمات مقابل أجور رمزية، ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعريف بحاضنة الأعمال بجامعة الوادي وأهم المشاريع التي تقدمها لدعم المؤسسات الناشئة.

وسنتناول هذا الفصل في المباحث التالية:

- **المبحث الأول: تعريف ومهام حاضنة الأعمال جامعة الوادي.**
- **المبحث الثاني: مشاريع وآفاق حاضنة أعمال جامعة الوادي.**

المبحث الأول

تعريف ومهام حاضنة الأعمال جامعة الوادي

حاضنة أعمال جامعة الوادي هي مؤسسة تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، تهدف إلى دعم رواد الأعمال من ذوي الكفاءات الجامعية – الطلبة والباحثين – الذين لديهم أفكار إبداعية قابلة للتطبيق في مشاريع ومؤسسات ناشئة "Startups"، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف حاضنة أعمال جامعة الوادي في المطلب الأول ثم إلى مهام حاضنة أعمال جامعة الوادي في المطلب الثاني وأخيرا الهيكل التنظيمي لحاضنة أعمال جامعة الوادي وذلك في المطلب الثالث.

المطلب الأول

تعريف حاضنة أعمال جامعة الوادي

لقد تم إنشاء حاضنة أعمال جامعة الوادي عملا بالقرار الوزاري رقم 118 المؤرخ بتاريخ 08 أكتوبر 2020، تحت إشراف السيد عمار فرحاتي مدير الجامعة، وإدارة الدكتور فرحات محمد فؤاد كمدير للحاضنة، وتعتبر حاضنة أعمال جامعة الوادي تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، تهتم بالأشخاص من ذوي الكفاءات الجامعية سواء كانوا طلبة أو الباحثين، ممن تكون لهم القدرة على تسخير التقنيات التكنولوجية الحديثة لتقديم مشاريع ومؤسسات ناشئة STARTUPS ذات أفكار إبداعية سواء كانت المشاريع عبارة عن خدمات منتجات نماذج،عمل، أو اختراعات ضمن قطاعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، الصناعة، التجارة، الصيدلة والطب (الصحة)، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الطاقة والطاقات المتجددة، الرسكلة والبيئة، أو أي تقنية تهدف إلى استثمار المصادر المتوفرة لدعم واستمرارية المؤسسات الناشئة STARTUPS، نجاحها، وتطوير عملها لترقى الى مكانة المؤسسات الناجحة التي تمثل نقطة انطلاق وإقلاع اقتصادي وفق مضامين التنمية المستدامة.[1]

[1] https://www.univ-eloued.dz/incubator/index.php/home-4/home-، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 17 ماي 2024 ، على الساعة 11:00 .

المطلب الثاني

مهام حاضنة أعمال جامعة الوادي

تتمثل المهام الرئيسة التي تقوم بها حاضنة أعمال جامعة الوادي على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر في النقاط التالة: (حاضنة أعمال جامعة الوادي، 2022

- تقديم خدمات التدريب Coaching والاستشارات لأصحاب الأفكار وبلورة أفكارهم لتكون جاهزة للتطبيق فضلا عن العمل على تسويق الفكرة الريادية.
- دعم الإبداع والابتكار من خلال تقديم المرافقة الخدمات الخبرات التجهيزات دراسات الجدوى الاقتصادية، الاستشارات الفنية والإدارية للوصول الى مشاريع ذات جدوى اقتصادية، تكنولوجية إبداعية غير تقليدية، وتوقيع اتفاقيات شراكة مع الجهات الداعمة للتواصل مع رواد الأعمال وحصولهم على الدعم المناسب لشركاتهم الناشئة.
- ترشيح المشاريع المحتضنة للمشاركة في المسابقات المحلية، الجهوية، الوطنية، والعالمية.
- الدعم المادي لحاملي الأفكار والمشاريع الابتكارية.
- السعي للوساطة بين حاملي الأفكار والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين لبلورة الأفكار الى مشاريع وحلول ميدانية. تذليل العراقيل لحاملي الأفكار التي قد يتعرضون لها خلال مراحل تجسيد فكرة المؤسسة الناشئة.
- توفير الفضاء الملائم لحملة المشاريع المبتكرة وتمكينهم من استغلال كافة المصالح المشتركة المتواجدة في الجامعة او على المستوى الوطني باستغلال تطبيق ابتكار Ibtikar".
- تزويد فضاء الحاضنة بالتجهيزات والوسائل اللازمة قصد تطوير مهارات حملة المشاريع في مجال التكوين والاستشارة. متابعة تطور المؤسسات المنشأة من طرف الحاضنة.[1]

[1] https://www.univ-eloued.dz/incubator/index.php/home-4/home-، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 18 ماي 2024 ، على الساعة 9:00 .

المطلب الثالث

الهيكل التنظيمي لحاضنة أعمال جامعة الوادي

يأخذ الهيكل التنظيمي لحاضنة أعمال جامعة الوادي الشكل الهرمي مع وجود مستويات مسطحة ومتقاربة، ويتكون هذا الهيكل التنظيمي من مدير الحاضنة والذي يعتبر المسؤول الأول على إدارتها وضمان سير النشاطات بها، يساعده في مهامه طاقم إداري وفني يضم كل من السكرتاريا، مسؤول المستخدمين والوسائل، محاسب، ومختص بعمليات الإعلام الآلي، ويظهر هذا الهيكل التنظيمي على الشكل التالي:

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لحاضنة أعمال جامعة الوادي

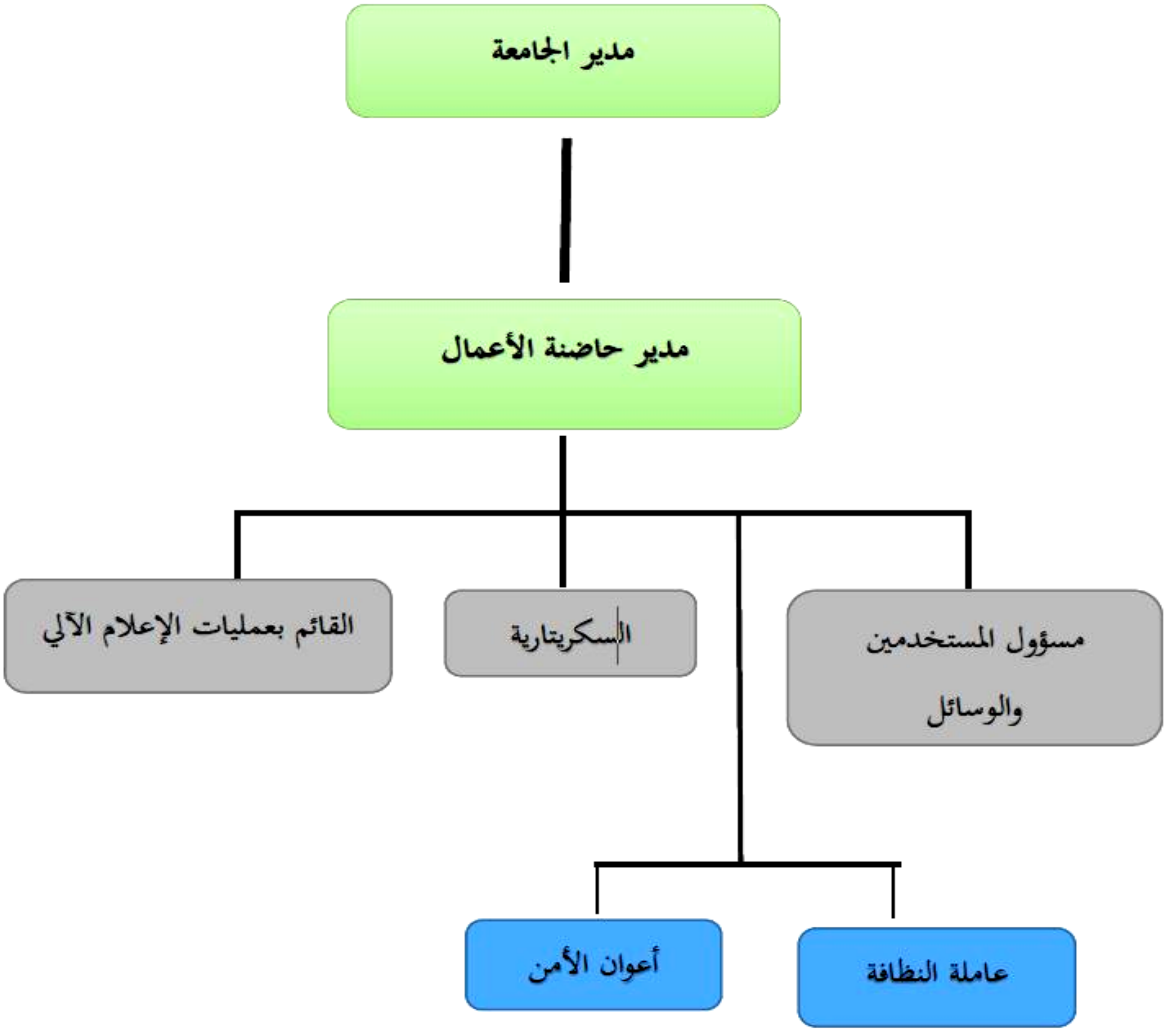

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على المعطيات المتوفرة

المبحث الثاني

مشاريع وآفاق حاضنة أعمال جامعة الوادي

احتضنت حاضنة أعمال جامعة الوادي منذ إنشائها العديد من المشاريع الناجحة في مختلف المجالات منها الفلاحة والصناعة الغذائية وكذلك مشاريع تربية المواشي وتحويل المنتجات الحيوانية وتحويل الفواكه والخضروات والطاقة المتجددة ومشاريع تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات التعليم والصحة والخدمات، وأيضا مشاريع الحرف اليدوية وصناعة النسيج...إلخ، وسنحاول من خلال هذا المبحث إلى عرض لنشاطات حاضنة أعمال جامعة الوادي في المطلب الأول ثم إلى المشاريع المحتضنة وبراءات الاختراع المسجلة لدى حاضنة أعمال جامعة الوادي في المطلب الثاني وأخيرا نتطرق إلى أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وآفاق حاضنات الأعمال في المطلب الثالث.

المطلب الأول

عرض لنشاطات حاضنة أعمال جامعة الوادي

- المشاركة في برنامج **ID Tour** المخصص لاكتشاف الأفكار المبتكرة والإبداعية في مارس 2021 المشاركة في ندوة بعنوان: آليات احتضان مواضيع البحث العلمي وتسجيلها كبراءة اختراع بجامعة الوادي جوان2021.
- المشاركة في دورة تدريبية حول مهارات تسجيل براءة اختراع بجامعة الوادي جوان 2021.
- تنظيم الملتقى الوطني الافتراضي حول: استقطاب حاضنات الأعمال لطلبة الجامعات والخريجين – تشخيصات واقعية وتصورات مستقبلية–ماي 2022.
- المشاركة في فعاليات اليوم العالمي للبيئة جوان 2021.

- المشاركة في ورشة العمل الابداع وصناعة المستقبل التي نظمها نادي الإبداع التكنولوجي بالتنسيق مع المعهد الإفريقي للتكنولوجيا بدار الثقافة محمد الأمين العمودي جوان 2021.
- تنظيم دورة في مهارات تسجيل براءة الاختراع بالتنسيق مع المعهد الوطني للملكية الفكرية.[1]

المطلب الثاني

المشاريع المحتضنة وبراءات الاختراع المسجلة لدى حاضنة أعمال جامعة الوادي

رغم نقص الإمكانيات وعدم اكتمال فريق عمل الحاضنة بشكل كامل إلا ان هذه الأخيرة ممثلة في شخص مديرها تبذل كل جهدها في تقديم والمشاركة العديد من النشاطات وهذا ما جعل منها مقصد للطلبة والباحثين حاملي المشاريع وأصحاب الأفكار المبتكرة، هذا النشاط كان له الأثر الإيجابي من خلال احتضان الحاضنة للعديد من مشاريع الشركات الناشئة، وحصول على أكثر من 26 براءة اختراع، والجدول الموالي يمثل أهم هذه المشاريع.

[1] https://www.univ-eloued.dz/incubator/index.php/home-4/home-، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 18 ماي 2024 ، على الساعة 10:00 .

جدول رقم 01: براءات الاختراع المسجلة لدى حاضنة أعمال جامعة الوادي

الرقم	هيئة الحماية	صاحب المشروع	إسم المشروع
01	INAPI	MEFTAH Mohanuned CharafEddine	**Procede pour attacher des symbols semantiques a des textes ectroniques afm d'ameliorer la precision de la traduction automatique**
02	INAPI	GHENDIR Said GUEDIRI Abdelmouliaiinen LASSOUED Kamel GHENAIM Mohanuned Famine	**Robot multifonction dans tubes et canaux**
03	INAPI	MANI Mohanuned	**Utilisations des restes de forage de puits de petrol - sab - dans beton et coinme substitut de Bomie sols**
04	INAPI	ATIA Abdelmalek EBIHIAT Nacer CHTIOUIYoucef HADJADJ Abdessamia	**Climatiseur base stir lenergie geothennique et son utilisation en aviculutr**
05	INAPI	DJOUADI Anfal DEROUICHE Samir	**Compxe naturel forme par des plantes locates pour restaurer la fonction de la rhyroide**
06	INAPI	DJOUADI Anfal DEROUICHE Samir	**Formulation des nanoparticis a base des produits animaux pour porter, garder et vehicular principes actifs dans corps**
07	INAPI	DJOUADI Anfal DEROUICHE Samir	**Creme a base des plante et substances natures anti-inflainmatoire et pour brulures superficies**
08	INAPI	DEROUICHE Samir BOULAARES Islam GUEMARI Imane Yousra	**Comprimes gelatineux pottr protegecceur des effets secondaires de la chimiotherapie chez patients cancereux**

09	INAPI	DEROUICHE Samir BENMOUSSA Ouissam	**Compresses medicals antiseptiques de plaies diabetiques**
10		GUEDIRI Abdehiiouhaimen	
11	INAPI	ZINE Ali LAOUINI Abdeljalil	**refroidissement des distillateurs solaire par I'energie geothennie (systeme autonoine)**

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق المقدمة من حاضنة الأعمال جامعة الوادي 2024 .

وأيضًا عملت حاضنة الأعمال لجامعة الوادي على تكوين ومرافقة المشاريع كالتدريب وبرامج التكوين والجدول الموالي يمثل عدد المشاريع المختلفة المحتضنة:

الجدول رقم 02: عدد المشاريع المحتضنة

التكوين والمرافقة (برامج التكوين، عدد المتكونين ...)	**برامج التكوين هي كالتالي: التفكير التصميمي TD– كيفية اعداد نموذج العمل التجاري BMC– الحماية الفكرية الصناعية IP–** **أما عدد المتكونين الإجمالي فهو: 699 طالبا وطالبة**
عدد المشاريع المحتضنة ضمن أو خارج القرار الوزاري 1275 للموسم 2022–2023	**116**
عدد المشاريع الحاصلة عل وسام لابل،	**10**
عدد المشاريع المحولة إلى مؤسسات ناشئة،	**1**
عدد المشاريع التي تحصلت على سجل تجاري	**1**
عدد المشاريع المحتضنة ضمن أو خارج القرار الوزاري 1275 للموسم 2023–2024	**178**
عدد براءات الاختراع المسجلة	**167**

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق المقدمة من حاضنة الأعمال جامعة الوادي 2024.

المطلب الثالث

التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وآفاق حاضنات الأعمال

مع تزايد الاهتمام بريادة الأعمال في الجزائر، تشهد حاضنات الأعمال نموًا ملحوظًا في السنوات القادمة، وكذلك تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر تحديات كبيرة، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر في الفرع الأول ثم إلى آفاق حاضنات الأعمال في الفرع الثاني.

الفرع الأول: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر

تخضع المؤسسات الناشئة خلال مزاولتها لنشاطها لمجموعة من التحديات والتي تشمل ما يلي:[1]

– أن المؤسسات الناشئة في الجزائر تخشى من عدم تلقي رواتبها من قبل المؤسسات لأن هذه الأخيرة تمتلك كل القوة، كما أن التشريع الجزائري لا يحمي الخدمات المبتكرة .

– الدور الذي تلعبه الصفقات عموما، والصفقات الحكومية خصوصا، فإذا كان التشريع المعمول به يعطي الحق لهذا النوع من المؤسسات في حدود 20% من الصفقات العمومية فإنه يؤكد أنه لم تطبق إلا في حدود ضيقة مما يؤدي بها إلى عدم القدرة على التعايش والإستمرار.

– إن أصعب ما تواجهه أي منظمة في عصرنا الراهن، وخاصة المؤسسات المنشئة حديثا هو "المنافسة"، بالمعنى الواسع، بكل ما يعنيه ذلك من المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية وجودة المنتجات ورضا العملاء، وضمان ولائهم لمنتجاتها، وغيرها من أنواع المنافسات المتعددة والمختلفة، وحتى المنافسة في اجتذاب الكفاءات البشرية المتميزة في سوق العمل، بل وأيضًا الحفاظ عليها دون إجتذاب المنافسين لتلك الكفاءات.

[1]. منشور على موقع https://edition legal-doctrine.com ، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 15 ماي 2024 ، على الساعة 15:00.

– رواد أعمال بدون خبرة، فتأسيس شركة ناشئة أمر مختلف كل الإختلاف عن قراءة بضعة كتب وقصص نجاح ومشاهدة بعض الأفلام الوثائقية، فالأمر يحتاج لخبرات متنوعة بنفس الشخص، فلو كان مبرمجا متقنا لعمله ولعدة لغات برمجية، ولديه بالفعل عدة مواقع، فعلى هذا الشخص أن يلم ببعض أساسيات الإدارة، مثل الهيكل التنظيمي وفرق العمل والتسويق الإستراتيجي، وهذه الخبرة إن لم تكن متاحة لدى الشخص سيضطر أن يشتريها من خلال قبول تمويل من مستثمر لديه الخبرة اللازمة ومشكلة العلاقات العامة بالإضافة لأن تعطى حصة من المؤسسة للمستثمر فالمعارض والمؤتمرات لا تصنع رواد أعمال بل هي وسيلة للتواصل وبناء العلاقات.

– فريق العمل، حيث يظهر هذا التحدي بداية من أنه لا يوجد قسم موارد بشرية في المؤسسة منوط به إستقطاب الموظفين للعمل فيها، بل يبدأ الأمر بالبحث في دائرة المعارف والطلب منهم ترشيح بعض الموظفين، وهنا يدخل عامل المحاباة بالمنتصف ليؤثر على مبدأ التوظيف بناءا على الكفاءة وليس المحاباة.

– تعاني المؤسسات الناشئة التقنية تحديدا من عدم قدرتها على الحصول بسرعة على موظف مناسب لإنجاز مشروع مستعجل، فقد تنشر عدة إعلانات لكن طالما هي شركة ناشئة لم يسمع بها الكثيرون فلن يظهر الإعلان للمهتمين فعلا، فأحد الحلول لمثل هذا النوع من التحديات هو توظيف المستقلين نظرا لطبيعة المشروع المؤقتة، فهناك عدة طرق، من أكثرها فعالية البحث في منصات العمل الحر التي توفر تنوع مختلف من المهارات التي يمكن طلبها والتعاقد معها لإنجاز العمل المطلوب بدقة وإحترافية بفضل معرض الأعمال والتقييمات السابقة التي يمكن الإطلاع عليها، وفي الواقع حتى أكاديمية حاسوب كل الموظفين العاملين فيها مستقلين، تم التعاقد معهم عن بعد سواءا كمترجمين أو كتاب أو إداريين، وكلهم يمكن الوصول إليهم عبر منصات العمل الحر.

– التمويل، حيث تتفق كل المؤسسات الناشئة بأن أبرز تحدي أمامها هو الحصول على التمويل بمختلف أشكاله، سواءا كان تمويل للبدء بإطلاق المؤسسة أو تمويل نمو لتوسيع أعمالها أو تمويل تسريع لزيادة النمو بمعدل أسرع. التشريعات، فمعظم دول العالم العربي لا تحوي قوانين المؤسسات الخاصة بها على أية مواد تتعلق بالمؤسسات الناشئة، بل معظمها قوانين تعود لعقود مضت لم تكن قد ظهرت عبارة المؤسسات الناشئة حتى، ومعاملة المؤسسات الناشئة مثلها مثل أي مؤسسة محدودة المسؤولية يضيف إليها أعباء لا تتناسب مع طبيعتها مثلاً لا تحتاج المؤسسة الناشئة بالضرورة لمقر فيزيائي وموظفين متواجدين فيه، كما انها ليست مطالبة بتحقيق أرباح.

الفرع الثاني: آفاق حاضنات الأعمال في الجزائر

- رصد كل فواعل النظام البيئي بهدف المساهمة في انفتاح مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على محيطها من خلال استغلال الفرص المتاحة التي تسمح بتشجيع المشاريع المبتكرة.
- تثمين المشاريع الابتكارية لتخرج الطلبة وتحويلها الى مؤسسات ناشئة.
- استثمار البحوث ذات الصلة بالبرنامج الوطني للبحث PNR تقديم الدعم لأصحاب المشاريع في مجال التكوين والاستشارة.
- مرافقة أصحاب المشاريع الى غاية انشاء المؤسسة.
- توفير التجهيزات العلمية لمخبر التصنيع والذكاء الاصطناعي.
- زيادة عدد براءات الاختراع بالتحسيس داخل الجامعة وخارجها العمل على التعريف بالحاضنة والتقريب بينها وبين المحيط الاجتماعي والاقتصادي.
- العمل على ابراز دور الحاضنة في النسيج الاقتصادي المحلي.[1]

[1] هرقون تفاحة، واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات تفعيلها، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 06، العدد 02، جانفي 2024، ص 223.

الخاتمـــة

الخاتمة

تعتبر حاضنات الأعمال أنسب وسيلة مستحدثة في العقدين الأخيرين لتنمية النزعة الريادية والمساعدة على ترجمة الأفكار إلى كيان اقتصادي على أرض الواقع، كل هذا ينطوي على توفير المزيد من الدعم والاهتمام بهذه الآلية.

توصلنا إلى مجموعة من النتائج والمتمثلة أساسا في ما يأتي:

– محدودية نجاعة حاضنات الأعمال في الجزائر كان نتيجة لاستنساخ للتجارب الدولية دون محاولة تكييفها مع خصوصيات الاقتصاد الوطني.

– نقص التشريعات والقوانين التي تسير المشاتل والحاضنات وخاصة في إطار التنسيق بين مختلف هيئات الدعم الحكومي، وتأخر انطلاق عملها في الميدان رغم صدور قانونها سنة 2003 وكان انطلاق احتضان المشاريع ابتداءا من 2009 و2013، وهو ما يفسر عدم الاهتمام بحضنات الأعمال من طرف الحكومة.

– لقد كانت هناك مبادرة من طرف المنظم الجزائري لتقنين قطاع الحاضنات وكان ذلك من خلال سن مجموعة من المراسيم التنفيذية التي تتولى وضع نظام محكم، ومن بين أهم النصوص القانونية والمراسيم التنفيذية التي تخدم هذا المجال الحساس نجد المرسوم التنفيذي رقم 20–254، الذي يتضمن إنشاء لجنة وطنية تتولى منح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال، حيث مكن من إزالة اللبس والغموض المتعلق بطابع الإجرائي والشروط الخاصة للحصول على علامة حاضنة أعمال وكل ما يخص الآجال والطعون.

– إن مرافقة حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة في الجزائر من دون شك ستساهم في تسهيل وتذليل فترة البدء في المشروع والحرص على بلوغه لأهدافه، وبالتالي يمكن الجزم بأهمية دور الحاضنات كشكل من أشكال الدعم والمرافقة في تنمية المجتمع من كل الجوانب اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا وعلى جميع الأصعدة، ومن خلال دراستنا هذه لميدان حاضنات الأعمال.

– حاضنات الأعمال ما هي إلا عبارة عن منظومة متكاملة من مختلف التجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والدعم والاستشارة تهدف إلى توفير الدفع الأول الضروري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشاريع الناشئة لتجاوز وتخطي أعباء مرحلة التأسيس وضمان وصولها إلى بر الأمان ومضاعفة فرص نجاحها وبقائها وتسهيل عملية تطورها.

– تعتبر حاضنات الأعمال أنسب وسيلة مستحدثة في العقدين الأخيرين لتنمية النزعة الريادية والمساعدة على ترجمة الأفكار إلى كيان اقتصادي على أرض الواقع الأمر الذي يجعلها محط الأنظار، ومقصدا أولا لكل راغب في الحصول على الدعم والمرافقة والمساندة. إن محدودية فعالية حاضنات الأعمال في الجزائر كان سببها الاستنساخ للتجارب الدولية دون محاولة تكييفها مع خصوصيات الاقتصاد الوطني، وتأثر المنظم الجزائري بنظيره الفرنسي في هذا المجال.

– حاضنات الأعمال هي هيكل مهما كانت طبيعته تابع للقطاع العام أو الخاص، أو مشتركا بينهما رغم وجود بعض الشروط التي استوجبها المنظم على القطاع الخاص.

التوصيات:

– بالرغم من التقدم الذي أحرزته الجزائر في مجال حاضنات الأعمال خلال السنوات الأخيرة، إلا أن تجربتها لا تزال متواضعة فتية أمام ما وصلت إليه الدول الأخرى وهذا عائد لعدة نقائص عليه يمكن لنا من خلال الدراسة اقتراح ما يأتي من توصيات

– يجب على الحكومة توجيه كل مراكز البحث العلمي في مختلف دوائره المتخصصة في

– الاقتصاد والأعمال والتنسيق بين الحاضنات من أجل تبني المشاريع وتجسيد الأفكار

– وتطوير البحث العلمي والتكنولوجي.

– توفير بيئة مناسبة للحاضنات من خلال شبكة اتصالات وعلاقات بين المؤسسات.

- إحاطة حاضنات الأعمال برعاية خاصة من أجل توسيع نطاق عملها ورفع زيادة الإنفاق عليها.

- إجراء دورات تكوينية من أجل تدريب الشباب المقاول وتنمية الفكر المقاولاتي في المجتمع.

- توفير الموارد المالية لتمويل المشاريع وحاملي الأفكار الابتكارية.

- كما يمكن العمل أيضا على تعزيز المؤسسة الناشئة من خلال فهم كل المسائل المتعلقة بها وذلك بإدراج مقياس خاص بها على مستوى كل الشعب في مختلف الكليات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

المراسيم والقوانين والأوامر

1. المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 20031 المؤرخ في 25 فبراير 2003 يتعلق بتحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات ص وم، ج ر، العدد:13، الصادرة في 25 ذو الحجة 1423 الموافق ل 26 فبراير 2003.

2. مرسوم التنفيذي رقم 03-78 مؤرخ في 25 فيفري 2003، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، ج. ر.ج.ج عدد 13 صادر بتاريخ 26 فيفري 2003.

3. المرسوم التنفيذي 254/20 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"، "مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، ج ر، عدد 55 ، مؤرخة في 21 سبتمبر 2020.

ثانيًا: المراجع

1- الكتب:

1.أحمد بن عبد الرحمان الشميمري، سرور علي إبراهيم سرور، حاضنات الأعمال واللوحات العلمية، الطبعة الأولى، العكيبان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية 2020.

2.عاطف الشبراوي إبراهيم، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسبسكو، 2005.

3.عبد السلام أبو قحف، العولمة وحاضنات الأعمال حالات عملية وحلول مشكلات، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.

4.كمال كاظم جواد، كاظم أحمد البطاط، الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها ". دار الأيام للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى، عمان، الأردن. 2016.

5.مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، دار إحياء التراث العربي ط 02، بيروت، 2003.

6.محمد صالح الحناوي وآخرون، حاضنات الأعمال، فرصة جديدة للاستثمار، وآليات لدعم المنشآت للأعمال الصغيرة، الدار الجامعية للطبعة والنشر، بيروت، 2001.

2- أطروحات الدكتوراه:

1. سايب الزيتوني، دور حاضنات الأعمال في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الجزائر – أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2017.

3- الرسائل الجامعية والمذكرات:

1. القواسمة ميسون، واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الخليل، فلسطين، 2010.

2.أمينة بن يحي، آية منصوري، دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2022.

3.اراشيش سارة، حاضنات الأعمال في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص قانون الأعمال كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الجيلالي بونعمة خميس مليانة، 2021.

4- المجلات:

1. شريفة بو الشعور، " دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة دراسة حالة الجزائر – "، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع العدد 2، (2018).

2. محمد مراياتي، الحاضنات التكنولوجيا وتنمية الوطن العربي، مجلة العربي العدد 573، الكويت، 2006.

3. ايثار عبد الهادي، الفيحان سعدون محسن سليمان، دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد العدد 30، 2012.

4. بوسعدة سعيدة، سكر فاطمة الزهراء، المرافقة التكنولوجية كمدخل لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة دراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 15، العدد 02، جوان 2018.

5. عياش زوبير، بوداب سهام، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 12، 2019.

6. خواني ليلى وبغداد شعيب، دور حاضنات الأعمال في دعم البحث العلمي دراسة حالة الجزائر – مجلة دراسات العدد 16.

7. عياش زوبير وبوداب سهام، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد12، 2019.

8. دراجي كريمو، حاضنات الأعمال كألية لترقية نافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 19، 2015.

9. زودة عمار حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لمشاتل الجزائر. مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية العدد الثاني – (2014).

10. شريف غياط، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والإبتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة قالمة، العدد السادس. (2009).

11. عمار زودة حمزة بوكفة، " حاضنات الأعمال كنظام داعم لبناء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لمشاتل الجزائر"، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد 2، ديسمبر 2014.

12. هرقون تفاحة، واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات تفعيلها، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 06، العدد 02، جانفي 2024.

5- <u>الملتقيات</u>:

1. سعدية السعدي، دور الحاضنة التكنولوجية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 18 أفريل 2002.

2. بركة حنان، سويسي صلاح الدين، "حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الوكالة التجارية لتسيير الفرض المصغر ولاية الوادي–"، أعمال الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، يومي 06 و07 ديسمبر 2017.

3. مزياني سهيلة ، دور الجامعة في تشجيع المؤسسات الناشئة، مداخلة الملتقى الوطني حول المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1 ، 10 مارس 2022 .

4. التيقاوي العربي، مداخلة بعنوان دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – كنموذج للمقاولاتية – من وجهة نظر العاملين ملتقى حول حاضنات الأعمال، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2010.

5. أوصيف لخضر، مداخلة بعنوان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME-PMI) كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر، ملتقى حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر 2011.

6. عبد السلام وآخرون، حاضنات الأعمال التقنية ودورها في مرافقة ودعم المشاريع الناشئة: التجربة الصينية وماليزية والفرنسية والأمريكية، بحث مقدم للملتقى الوطني الأول حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 18 و19 أفريل 2012.

7. محمد بن بوزيان، تكنولوجية الحاضنات في العالم العربي: الفرص والتحديات، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مارس 2004.

8. لمياء رحيم، دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التجربة الجزائرية بين الواقع والمأمون، الملتقى الوطني حول

استراتيجيات التعليم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أفريل 2012.

9. بوريش أحمد، رحماني يوسف زكرياء، دور تجربة حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الابتكارية والابداعية لمنظمة الأعمال وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية (تجارب ومقارنات)، المؤتمر العالمي الثالث حول أساليب تفعيل القيادة الابداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية، أيام 14/ 15 فيفري 2017.

6- <u>المقالات</u>:

1. اللجنة العامة للأمم المتحدة، مباشرة الأعمال الحرة والتحول الى القطاع الخاص من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة الأمم المتحدة، جينيف 3 أكتوبر، 1997.

- المواقع الإلكترونية :

1. https://www.univ-eloued.dz/incubator/index.php/home-4/home.

الفهـــرس

مقدمــة..... أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال..... 6
المبحث الأول: ماهية حاضنات الأعمال..... 8
المطلب الأول: مفهوم وتصنيفات حاضنة الأعمال..... 8
الفرع الأول: تعريف حاضنة الأعمال..... 8
الفرع الثاني: تصنيفات حاضنات الأعمال..... 11
المطلب الثاني: الجانب القانوني لتأسيس حاضنات الأعمال في الجزائر..... 16
الفرع الأول : مشاتل المؤسسات..... 16
الفرع الثاني: تنظيم حاضنات الأعمال وفق القانون الجزائري 18
الفرع الثالث: شروط الحصول على علامة حاضنة أعمال والإجراءات اللازمة..... 20
المبحث الثاني: دور حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 23
المطلب الأول: حاضنات الأعمال ودورها في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ... 23
الفرع الأول: آليات احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 23
الفرع الثاني: الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 27
الفرع الثالث: دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 30
الفرع الرابع: تحديات العلاقة بين حاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.. 32
المطلب الثاني: تجارب ناجحة في مجال في مجال حاضنات الأعمال 33
الفرع الأول: التجربة الفرنسية حاضنة المؤسسات التكنولوجية..... 33
الفرع الثاني: التجربة الماليزية (شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية)..... 35
الفرع الثالث: حاضنات الأعمال في الجزائر 36

الفصل الثاني: دراسة حالة حاضنة الأعمال جامعة الوادي 39
المبحث الأول: تعريف ومهام حاضنة الأعمال جامعة الوادي..... 41
المطلب الأول: تعريف حاضنة أعمال جامعة الوادي 41
المطلب الثاني: مهام حاضنة أعمال جامعة الوادي..... 42
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لحاضنة أعمال جامعة الوادي..... 43
المبحث الثاني: مشاريع وآفاق حاضنة أعمال جامعة الوادي 45
المطلب الأول: عرض لنشاطات حاضنة أعمال جامعة الوادي..... 45
المطلب الثاني: المشاريع المحتضنة وبراءات الاختراع المسجلة لدى حاضنة أعمال جامعة الوادي..... 46
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وآفاق حاضنات الأعمال..... 49
الفرع الأول: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر 49
الفرع الثاني: آفاق حاضنات الأعمال في الجزائر 51
الخاتمـة..... 52
قائمة المصادر والمراجع..... 56
الفهـرس..... 62

ملخص:

تلعب حاضنات الأعمال دورًا هامًا في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة في ولاية الوادي من خلال تقديم مجموعة من الخدمات والمساندات، فهي توفر الحاضنات مساحات عمل مجهزة بأسعار مناسبة للمؤسسات الناشئة، مما يساعدها على خفض التكاليف والتركيز على أعمالها، كذلك تقدم بعض الحاضنات قروضًا أو استثمارات للمؤسسات الناشئة لمساعدتها على تمويل مشاريعها، وتوفر أيضا الحاضنات للمؤسسات الناشئة إرشادًا وتوجيهًا من قبل خبراء في مجالات مختلفة مثل ريادة الأعمال والتسويق والإدارة المالية.

وتهدف حاضنة جامعة الوادي إلى دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، حيث تقدم مجموعة من الخدمات للمؤسسات الناشئة، بما في ذلك مساحات العمل والدعم المالي والتدريب، وتساعد المؤسسات الناشئة بتقديم قروض بدون فوائد، فهي تزيد في فرص نجاح المؤسسات الناشئة وتخلق فرص عمل جديدة، وتساهم في تنويع الاقتصاد المحلي، لكن تواجه أيضا بعض التحديات من نقص التمويل وقلة وعي المجتمع بأهمية هذه الحاضنات ونقص الخبراء المتخصصين في مجال ريادة الأعمال.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، المؤسسات الناشئة، القروض.

Summary

Business incubators play an important role in supporting and developing emerging enterprises in the Valley State by providing a range of services and support. They provide equipped workspaces at reasonable prices for emerging enterprises, which helps them reduce costs and focus on their business. Some incubators also provide loans or investments to emerging enterprises. To help them finance their projects, incubators also provide emerging enterprises with guidance and mentoring by experts in various fields such as entrepreneurship, marketing, and financial management.

The University of the Valley Incubator aims to support and develop emerging enterprises, as it provides a range of services to emerging enterprises, including work spaces, financial support and training, and helps emerging enterprises by providing interest-free loans. It increases the chances of success of emerging enterprises, creates new job opportunities, and contributes to diversification. The local economy, but also faces some challenges from lack of funding, lack of community awareness of the importance of these incubators, and lack of specialized experts in the field of entrepreneurship.

Keywords: business incubators, emerging institutions, loans.